

النمو الاقتصادي في الأردن وآثره على العلاقات مع ليبيا



د/ عبد الحكيم عمار نابي (*)

المقدمة:

الأردن دولة صغيرة المساحة محدودة الموارد، إلا أن اقتصادها في تحسن مستمر، ويعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات والسياحة والتجارة، مع بعض الصناعات الاستخراجية، كالأسمدة والفوسفات والبوتاس والأملاح والغاز الطبيعي والحجر الكلسي وصناعة بعض الأدوية.

ويتميز الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد حر نشط وموجه، يزخر بوفرة العديد من الخامات الطبيعية، ووفرة الأيدي العاملة الماهرة المدربة والمتخصصة، إلى جانب تعدد الأماكن السياحية، مما يتيح له إمكانية جذب واستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية والسياح بمختلف جنسياتهم.

ولقد تابع الاقتصاد الأردني تقدمه بخطوات ثابتة ولافتة للنظر، بعد أن تمكن من تحقيق معدلات نمو متسارعة وتسجيل نجاحات بارزة في مجالات عدة - رغم الظروف الصعبة التي حاصرت المنطقة عموماً وأحاطت بها، إضافة إلى محدودية موارده المائية وانخفاض معدل هطول

(*) قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد الزاوية - جامعة الزاوية - ليبيا .

الأمطار- بسبب زيادة حولات العاملين بالخارج والطفرة النفطية والمساعدات الأجنبية التي التزمت بتقديمها بعض الدول للأردن خلال الفترة الماضية وحتى ٢٠٠٩م مما تسبب في ارتفاع مستوى دخول الأفراد وزيادة حجم الاستثمارات وخصوصاً في مجال البني التحتية من قبل الحكومة، إلا أن هذا النمو بدأ بالتراجع في منتصف العام ٢٠٠٨م.

فهل يا ترى استطاع هذا النمو في الاقتصاد الأردني أن يحقق مستوى معيشي أفضل للأردنيين؟ واستطاعت الحكومة المحافظة على هذه المستويات من النمو؟ وهل كان هذا النمو سبباً في لفت نظر السلطات الليبية في بناء علاقات أكثر تطوراً مع الأردن أم العكس؟

هدف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة في نمو الاقتصاد الأردني وأثر هذه المتغيرات في الاقتصاد الأردني على العلاقات مع ليبيا خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، من خلال:

- إعطاء لمحة عن الأردن بالأرقام.
- إعطاء لمحة عن النمو الاقتصادي في الأردن أسبابه وأثاره.
- استعراض حجم العلاقات بين الأردن وليبيا خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩م.
- استعراض حجم الصادرات والمستوردات وأهم السلع المتداولة بين البلدين .
- تحديد الصعوبات والعقبات والاختلالات التي قد يعاني منها الاقتصاد الأدنى.

النمو الاقتصادي في الأردن وآثره على العلاقات مع ليبيا

فكر وإبداع

- الوقوف على أهم الصعوبات والعقبات التي تواجه إقامة علاقات متميزة بين ليبيا والأردن.

- وضع التوصيات المناسبة لتحسين مستوى التعاون بين البلدين والاستفادة من الظروف الحالية وتذليل العقبات التي قد تعترض سير هذه العلاقات.

الفترة الزمنية:

تم تحديد الوعاء الزمني للدراسة بالفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩، حيث يمثل العام ٢٠٠٧ بداية العلاقات السياسية الثنائية على مستوى السفراء بين البلدين، والعام ٢٠٠٩ السنة التي شهد فيها الاقتصاد الأردني تباطوء في النمو الاقتصادي نتيجة الأزمة الاقتصادية المالية العالمية.

فرضية الدراسة:

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها:

هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع معدلات النمو في الاقتصاد الأردني ونمو وتطور العلاقات الثنائية الليبية الأردنية بما يلائم طموحات وأمال الشعبين الشقيقين.

التساؤلات:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

س١/ ما هي معدلات نمو السكان في الأردن خلال الفترة من

٢٠٠٧-٢٠٠٩؟

س٢/ ما هي القطاعات التي حققت نمواً ملموساً في الاقتصاد الأردني؟

س٣/ ما هي معدلات النمو التي حققها الاقتصاد الأردني ٢٠٠٧-٢٠٠٩م؟

س٤/ ما هي الأسباب والمؤثرات التي كانت سبباً في هذا النمو الاقتصادي؟

س٥/ ما هي الانتكاسات التي تعرض لها الاقتصاد الأردني؟

س٦/ ما هي المؤشرات التي دلت على أن الاقتصاد الأردني أصبح أقل نمواً في منتصف ٢٠٠٨ من فترات سابقة؟

س٧/ كيف تطورت العلاقات الثنائية بين الأردن وليبيا؟

س٨/ هل كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية لصالح الدولة الأردنية؟

س٩/ كيف يمكن العمل على تطور العلاقات الثنائية بين ليبيا والأردن إلى الأفضل؟ وجعل العلاقات التجارية لصالح الدولة الليبية؟

س١٠/ هل هناك أثر لمؤشرات النمو الاقتصادي في الأردن على حجم الاستثمارات الليبية في الأردن وإقامة علاقات سياسية متميزة، وما هو دور وحجم الاستثمارات الليبية في النشاط الاقتصادي في الأردن؟

مشكلة الدراسة:

تكمّن مشكلة الدراسة في التركيز على اتخاذ السبل والوسائل اللازمة لتشجيع الاستثمار الليبي في الأردن، وخلق المزيد من فرصة، وتحديد

النمو الاقتصادي في الأردن فكر وإبداع وآثره على العلاقات مع ليبيا

العوامل التي لها دور في تكوين هذه الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الليبية في الأردن، وربط علاقات سياسية متميزة بين البلدين.

مرجعية العمل:

نظراً لخصوصية الموضوع وقلة مصادر المعلومات الخاصة بعلاقات التعاون بين الأردن وليبيا، فقد تم الاعتماد على المراجع الخاصة بالاقتصاد الأردني والعلاقات بين البلدين والصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ووزارة الصناعة والتجارة الأردنية ووزارة التخطيط والتعاون الفني والدولي الأردنية، والمصرف المركزي الأردني وملفات التعاون مع الأردن في السفارة الليبية وملفات التعاون في إدارة التعاون بالخارجية الليبية وبعض الاتفاقيات ومحاضر الاجتماعات المشتركة بين البلدين والعديد من الصحف والمجالات الأردنية وغيرها.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من استعراض وتحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية الواردة في منشورات العديد من المؤسسات الأردنية والتي كانت دليلاً على معدلات النمو المرتفعة التي حققها الاقتصاد الأردني وما لها من أسهام فعال في رفع الحياة المعيشية للأردنيين وإقامة علاقات ثنائية اقتصادية وسياسية مع ليبيا من حيث أهميتها وأثارها على الاقتصاد الأردني وعلى العلاقات مع الدولة الليبية، وخصوصاً في مجالات الاستثمار الليبي في الأردن التي تشير مؤشراتته إلى أنه أرتفع وأن العلاقات التجارية بين البلدين قد تطورت إلى الأفضل وأن العلاقات السياسية قد تغيرت وتغير التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى السفراء بدلاً من القائمين بالأعمال،

وأخيراً الخروج بالتوصيات والمقترحات التي من شأنها تعزيز درجة الاستفادة من هذه المؤشرات الاقتصادية في إقامة علاقات متميزة بين البلدين.

وسوف نتناول كل ذلك من خلال عرضنا للموضوعات التالية:

أولاً: لمحة مختصر عن الأردن.

ثانياً: أهم مؤشرات نمو الاقتصاد الأردني.

ثالثاً: بعض المؤشرات والمفاهيم والمصطلحات الأخرى التي لها الأثر المباشر أو غير المباشر في نمو الاقتصاد الأردني.

رابعاً: أثر النمو في الاقتصاد الأردني على العلاقات مع ليبيا ٢٠٠٧-٢٠٠٩م.

خامساً: الخاتمة والنتائج والتوصيات.

أولاً: لمحة مختصرة عن الأردن:

١- الموقع:

تعتبر المملكة الأردنية من الدول التي تقع شمال غرب آسيا، ويحدها من الشرق: فلسطين المحتلة، ومن الغرب: العراق، ومن الشمال: سوريا، ومن الجنوب: المملكة العربية السعودية، ولديها شريط ساحلي صغير جداً تطل من خلاله على البحر الأحمر عند العقبة^(١).

٢- المساحة:

تبلغ مساحة المملكة الأردنية الهاشمية الإجمالية حوالي ٨٩.٣٤٢ ألف كم^٢، منها حوالي ١١.٢% سهول و ٩.٢% أخدود، و ٠.٦% مرتفعات و ٠.٦% مياه إقليمية، وحوالي ٧٨.٤% بادية^(٢).

٣- عدد السكان:

يتركز حوالي ٣٨.٨% من سكان الأردن في العاصمة عمان وضواحيها، والباقي موزعون على باقي المحافظات الأخرى بنسب متفاوتة، وبسبب التحسن المستمر في الظروف المعيشية في الأردن، أصبح العمر المتوقع للإناث ٧٤.٤ سنة مقابل ٧١.٦ سنة للذكور، حيث كان توقع الحياة المماثل في البلاد عام ١٩٨٧م حوالي ٦٥ سنة.

وباعتبار أن عدد سكان الأردن في العام ٢٠٠٦م قد وصل إلى حوالي (٥.٦٠٠.٠٠٠) مليون نسمة، فإننا نجد أن عدد السكان في العام ٢٠٠٧م قد ارتفع إلى حوالي (٥.٧٢٣.٠٠٠) مليون نسمة، وإلى حوالي (٥.٨٥٠.٠٠٠) مليون نسمة في العام ٢٠٠٨م، وإلى حوالي (٥.٩٨٠.٠٠٠) مليون نسمة في العام ٢٠٠٩.

وبلغت نسبة الذكور من مجموع السكان في العام ٢٠٠٩ حوالي (٣.٠٨٢.٠٠٠) مليون نسمة، ونسبة الإناث حوالي (٢.٨٩٨.٠٠٠) مليون نسمة، كما بلغت نسبة الحضر من مجموع السكان حوالي ٨٢.٦%^(٣).

٤- العملة واللغة والديانة:

عملة المملكة الأردنية الهاشمية هي الدينار الأردني، الذي يعادل حوالي (١.٤١٠٤) دولاراً أمريكياً، ويتمتع بقبالية تامة للتحويل.

واللغة الرسمية فيها هي اللغة العربية، ويعتبر الإسلام هو الدين الذي يدين به ٩٠% من السكان، وباقي الـ ١٠% منهم يعتنقون المسيحية^(٤).

٥- الموارد الطبيعية:

توجد بالأردن كميات كبيرة من الخامات الطبيعية التي تمثل أهمية اقتصادية كبيرة للاقتصاد الوطني ، ويجري استغلالها بشكل واسع ويصدر جزء منها إلى الأسواق العالمية وتأتي في مقدمتها:

- الفوسفات: حيث ينتج الأردن من هذه المادة حوالي ١٦% من إجمالي التجارة العالمية، والتي جعلت الأردن يحتل المرتبة الخامسة في هذا المجال، والمرتبة الثالثة عالمياً في مجال تصدير هذه الخامة.

- البوتاس: الذي يحتوي البحر الميت كميات كبيرة منه، وتستعمل هذه الأملاح في صناعة الأسمدة الكيماوية، وصناعة كبريتات البوتاسيوم وكربونات الصوديوم.

- الغاز الطبيعي: ويستغل في تشغيل محطة الريشة للطاقة الكهربائية التي تسهم بما يزيد عن ٢٠% من إجمالي الطاقة الكهربائية بالأردن، وتوجد هذه المادة بكميات لا بأس بها.

- الصخر الزيتي: تجري حالياً في الأردن دراسات لاستغلال هذه الخامات في استخراج النفط والكبريت، وهي تنتشر بكميات كبيرة تصل إلى حوالي ٤٠ مليار طن، ويتراوح محتوى النفط فيها ما بين ٩-١٠% من نسبة الصخور.

- خامات الأسمنت، البازلت، الرمل الزجاجي: وتوجد منها كميات لا زالت غير مكتشفة بالكامل.

- ملح الطعام: ويوجد بكميات هائلة في البحر الميت نتيجة لارتفاع شدة ملوحته، وانتشار الملاحات حوله.

النمو الاقتصادي في الأردن وآثره على العلاقات مع ليبيا فكر وإبداع

- الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة: والتي تسد حاجات البلاد في مختلف التخصصات وخصوصاً الفنية.

- تعدد الأماكن السياحية: والتي تشمل البتراء، وجرش، وعجلون، وشلالات معين، وغيرها التي تساهم في الدخل القومي^(٥).

٦- أهم ركائز الاقتصاد الأردني^(٦):

يعتمد الاقتصاد الأردني على العديد من الركائز الأساسية، يأتي في مقدمتها قطاع الصناعة التحويلية، وقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات، والنقل والتخزين والاتصالات، والتجارة والمطاعم والفنادق ومنتجو الخدمات الحكومية، والخدمات الاجتماعية، والإنشاءات والصناعات الاستخراجية، والزراعة والكهرباء والماء وغيرها.

وقد ساهم قطاع الصناعات التحويلية بحوالي ١٨٤٠.٥ مليون دينار في العام ٢٠٠٧م مقابل ١٧٨٢.٩ مليون دينار في العام ٢٠٠٦م، وارتفع إلى ٢٣٦٦.٩ مليون دينار في العام ٢٠٠٨م، ثم إلى ٣٠٢٦.٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٠٩م، من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

كما ساهم قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بحوالي ٢٠٤٩.٩ مليون دينار في العام ٢٠٠٧م، مقابل ١٧١٤.٠ مليون دينار في العام ٢٠٠٦م، وارتفع إلى ٢٣٥٤.٤ مليون دينار في العام ٢٠٠٨م، وإلى ٢٧٣٥.٦ مليون دينار في العام ٢٠٠٩م بالأسعار الجارية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وجاء قطاع منتجو الخدمات الحكومية في المرتبة الثالثة نتيجة لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٩١٨.١ مليون دينار في العام

٢٠٠٧م مقابل ١٥٥٨.١ مليون دينار في العام ٢٠٠٦، وأرتفع إلى ٢١٩٩.٨ مليون دينار عام ٢٠٠٨ وإلى حوالي ٢٢٥٠٠٠ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٩.

وتحصل قطاع النقل والتخزين والاتصالات على المرتبة الرابعة خلال العام ٢٠٠٧ لمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والتي بلغت ١٦٧٧.٢ مليون دينار مقابل ١٤٤٧.٧ مليون دينار عام ٢٠٠٦ وارتفع إلى ١٩٣٥.٦ مليون دينار عام ٢٠٠٨، وإلى حوالي ٢٠١٤.٨ مليون دينار أردني عام ٢٠٠٩.

وحقق قطاع التجارة والمطاعم الترتيب الخامس خلال العام ٢٠٠٧ بمبلغ وقدره ١١٥٧.٨ مليون دينار، مقابل ٩٢١.١ مليون دينار في العام ٢٠٠٦، وارتفع إلى ١٤١٨.٢ مليون دينار عام ٢٠٠٨، وإلى حوالي ١٦١٢.٩ في العام ٢٠٠٩.

وجاء قطاع منتجو الخدمات الاجتماعية والشخصية في المرتبة السادسة بمبلغ إجمالي وقدره ٥١٧.٤ مليون دينار في العام ٢٠٠٧ مقابل ٤١٨.٧ مليون دينار عام ٢٠٠٦، وارتفع إلى ٥٩٨.٨ مليون دينار في العام ٢٠٠٨ وإلى حوالي ٨٨٧.٩ مليون دينار عام ٢٠٠٩.

وتحصل قطاع الإنشاءات على المرتبة السابعة بنصيب قدره ٤٠٥.٨ مليون دينار عام ٢٠٠٦، وارتفع إلى ٤٧٠.٨ مليون دينار عام ٢٠٠٧ وإلى ٥٢٣.٦ مليون دينار عام ٢٠٠٨ وإلى حوالي ٦٢٨.٩ مليون دينار في العام ٢٠٠٩.

وتأخر قطاع الصناعات الاستخراجية (المناجم والمحاجر) وقطاع الزراعة وقطاع الكهرباء والماء إلى المرتبة الثامنة والتاسعة والعاشر، من

إجمالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث بلغت مساهمة قطاع الصناعات الإستخراجية حوالي ٥٥٦.٣ مليون دينار عام ٢٠٠٩، وقطاع الزراعة حوالي ٣٥٥.٩ مليون دينار، وقطاع الكهرباء والماء حوالي ٣٤٧.٣ مليون دينار في العام ٢٠٠٩.

ثانياً: أهم مؤشرات نمو الاقتصاد الأردني:

لقد حقق الاقتصاد الأردني نمواً جيداً خلال العام ٢٠٠٦ تبلغ نسبته ٦.٤%، وخلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩ بلغ متوسط معدل النمو في الاقتصاد الأردني حوالي ٧% تقريباً^(٧).

وجاء هذا النمو بسبب ارتفاع الصادرات الأردنية للخارج، ودور المملكة كمركز أعمال للعراق واستثمارات القطاع الخاص، ونمو قطاع الخدمات والإنشاءات والعقارات والازدهار في السياحة، والصناعات التحويلية، والخدمات المالية وصافي الضرائب.

ومن أهم مؤشرات نمو الاقتصاد الأردني:

١- الناتج المحلي الإجمالي:

نتيجة لارتفاع بند صافي الضرائب على المنتجات خلال العام ٢٠٠٦ بنسبة ٥%، فقد نما الناتج المحلي بأسعار السوق الثابتة بنسبة ٦.٤%، وخلال العام ٢٠٠٧ ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الأردني بأسعار السوق الثانية إلى ٨.٢%، وإلى حوالي ٧.٢% عام ٢٠٠٨، وتراجع إلى ٥.٥% خلال العام ٢٠٠٩، وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨^(٨).

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٨٦٢٩.٠ مليون دينار بأسعار السوق الثابتة خلال العام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٩٢٥٢.١ مليون دينار في العام ٢٠٠٨، وإلى حوالي ٩٧٥٩.٩ مليون دينار بأسعار السوق الثابتة خلال العام ٢٠٠٩^(٩).

٢- الناتج القومي الإجمالي:

شهد الناتج القومي الإجمالي الأردني ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات من ٢٠٠٦-٢٠٠٩، حيث وصل في العام ٢٠٠٦ حوالي ١٠٤٧٥.٧ مليون دينار، مقارنة بحوالي ٩٢٧٨ مليون دينار في العام ٢٠٠٥، وارتفع إلى حوالي ١٢٦١٦.٠ مليون دينار في العام ٢٠٠٧، وإلى حوالي ١٦٠٨٧.٠ مليون دينار في العام ٢٠٠٨، وإلى حوالي ١٧٢٧٢.٤ مليون دينار في العام ٢٠٠٩^(١٠).

٣- الدخل القومي:

لقد سجل إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية خلال العام ٢٠٠٦ نمواً مرتفعاً بلغت نسبته ١٢.٠% ليصل إلى ما مقداره ١٢٤٥٣.٢ مليون دينار، مقارنة مع ما نسبته ٥.٦% عام ٢٠٠٥، وذلك بسبب ارتفاع صافي التحويلات الجارية من الخارج خلال العام ٢٠٠٦.

كما ارتفع إلى حوالي ١٣٤٨٧.٨ مليون دينار بالأسعار الجارية خلال العام ٢٠٠٧، وإلى حوالي ١٨٩٧١.٠ مليون دينار في العام ٢٠٠٨، وحوالي ١٩٩٥٥.١ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٩^(١١).

٤- متوسط دخل الفرد:

ارتفع متوسط دخل الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال العام ٢٠٠٦ ليصل إلى ما مقداره ١٧٨٥.٣ دينار أردني أي ما يعادل (٢٥٠٠) دولار في السنة مقارنة بحوالي ١٦٤٧ دينار أردني

(٢٣٠٥) دولار في السنة عام (٢٠٠٥)، وارتفع إلى حوالي ٢١١٩.٨ دينار أردني (٢٩٦٨) دولار في العام ٢٠٠٧، وإلى حوالي ٢٦٦٥.٥ دينار أردني ما يعادل (٣٧٣٢) دولار في السنة عام ٢٠٠٨، وإلى حوالي (٢٨٢٨) دينار أردني في العام ٢٠٠٩ وهو ما يعادل حوالي (٢٩٥٩) دولار في السنة^(١٢).

٥- معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة بمقدار (٠.٩) نقطة مئوية ليصل إلى ١٣.٩% خلال العام ٢٠٠٦ بالمقارنة مع ١٤.٨% في عام ٢٠٠٥، وانخفض مرة أخرى ليصل إلى حوالي ١٣.١% في نهاية العام ٢٠٠٧، وإلى حوالي ١٢.٧% في العام ٢٠٠٨.

وإلى ما بين (١٢.٩%-١٢.٥%) خلال العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠، ليصبح بذلك عدد الأردنيين العاطلين عن العمل حوالي ١٨٠ ألف متعطّل ومتعطّلة أغلبهم من حملة الثانوية العامة، وذلك بسبب سياسات التوظيف التي أعادت ترتيبها المملكة الأردنية، ومنح القروض الإنتاجية للراغبين والتحول إلى القطاع الخاص، وتشجيع الأفراد على ذلك، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحفيز حركة النشاط الاقتصادي، وتوفير برامج التدريب للعاطلين وغيرها^(١٣).

٦- معدل التضخم:

سجل معدل التضخم مقياساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك وتكاليف المعيشة خلال العام ٢٠٠٦ ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته ٦.٣% مقابل ٣.٥% في عام ٢٠٠٥ و ٢.٦% خلال العام ٢٠٠٤^(١٤)، وتشير العديد من المصادر إلى أن معدلات التضخم في الأردن قد ارتفعت

إلى ما نسبة ١٣.٤% عام ٢٠٠٨ مقابل ٥.٤% خلال العام ٢٠٠٧، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الوقود والنقل والألبان ومنتجات البيض والحبوب ومنتجاتها والفواكه إضافة إلى ضغط العوامل الخارجية المتمثلة في انخفاض الدولار أمام اليورو والين والعملات الأخرى، وبالتالي انخفاض الدينار أمام هذه العملات، وارتفاع مستويات التقلب في الأسعار في الأسواق العالمية، وتهريب مليارات الدولارات من العراق إلى الأردن أثناء الحرب الأمريكية على العراق، واستثمار هذه الأموال من قبل العراقيين في قطاع العقارات والتجارة والصناعة والنقل والمواصلات والاتصالات والفنادق والسياحة^(١٥).
إلا أن معدل التضخم في العام ٢٠٠٩ بدأ في الانخفاض وتراوح ما بين (١٢.٧%-١٣.٢%)، وذلك بسبب تراجع أسعار السلع الأولية وأسعار النفط العالمية والركود الاقتصادي الذي شهده العالم خلال هذه الفترة^(١٦).

٧- الفقر والامية:

بلغ معدل الأمية في الأردن خلال العام ٢٠٠٦ حوالي ٩.٣% من عدد السكان الإجمالي، وانخفض هذا المعدل إلى حوالي ٧.٩% خلال العام ٢٠٠٧ من إجمالي عدد الأردنيين الذين في أعمار ١٥ سنة فأكثر، وكانت النسبة في الذكور حوالي ٤.٣% والإناث حوالي ١١.٦%^(١٧).
وفي العام ٢٠٠٨ وحسب نتائج مسح العمالة والبطالة الجولة الثالثة في شهر أغسطس تراجعت نسبة الأمية في الأردن إلى ٧.٦% منهم ١٠.٧% إناث و٣.٦% ذكور من إجمالي عدد السكان، وتراجعت في العام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٧.١% من إجمالي عدد السكان^(١٨). وذلك بسبب سياسات التعليم العام والخاص المتبعة في المملكة الأردنية وتشجيع الأفراد ذكوراً وإناثاً على ضرورة وأهمية التعليم بالنسبة لهم.

أما معدل الفقر في الأردن: فقد بلغ مستويات منخفضة بفضل التكامل الاجتماعي الذي تدعمه عوامل الدين وشبكات الأمان والحماية الاجتماعية وتحويلات العاملين في الخارج والتوظيف الحكومي وهي في ذلك متشابهة مع معظم الدول العربية، وبلغ معدل الفقر في الأردن خلال العام ٢٠٠٣ حوالي ١٤.٢% من إجمالي عدد السكان الذي بلغ حوالي ٥.٢٠٠.٠٠٠ مليون نسمة خلال نفس العام^(١٩). كما عملت الحكومة في العام ٢٠٠٦ على تقييم الجهود التي بذلت في مجال الحد من مشكلة الفقر والبطالة، وإعادة تخصيص الموارد الحكومية وتوجيهها لاستهداف الفقر والبطالة وإيصال الدعم للفئات المستهدفة بتشكيل هيئة للتكافل الاجتماعي وبالتالي انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر إلى ٢.٣% في العام ٢٠٠٦ وإلى أقل من ١% في العام ٢٠٠٨، وانخفضت فجوة الفقر من ٢.٨% عام ٢٠٠٦ إلى ٢.٦% عام ٢٠٠٨^(٢٠).

وكان هذا الانخفاض بسبب مشاريع مكافحة الفقر التي أتبعتها وقامت بها المملكة والمتمثلة في مشروع مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي، وبرنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ومشروع تعزيز الحماية الاجتماعية وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي، ورفع إنتاجية العمالة وبناء القدرات المؤسسية القائمة على تنفيذ برامج شبكة الأمان الاجتماعي وغيرها^(٢١).

ثالثاً: بعض المؤشرات والمصطلحات والمفاهيم الأخرى التي لها أثر مباشر أو غير مباشر في نمو الاقتصاد الأردني:

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي قد تعكس لنا ولو الشيء القليل ما لحق بالاقتصاد الأردني من نمو وتطور، وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

١- ميزان المدفوعات الأردني (الميزان التجاري)^(٢٢):

ارتفع العجز في الميزان التجاري الأردني عام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٣.٤% عما كان عليه عام ٢٠٠٦، حيث ارتفع من ٣٠٤٦.٢ - مليون دينار أردني عام ٢٠٠٤ إلى ٤٣٩٣.٣ - مليون دينار عام ٢٠٠٥ وإلى ٤٤٥٢.٧ - مليون دينار عام ٢٠٠٦ وإلى حوالي ٥٥١٢.٢ - مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، وسجلت الواردات الأردنية ارتفاعاً بنسبة ١٧.٢% وبمقدار ١٤٠٥.٨ مليون دينار، حيث بلغت ٩٥٥٣.٥ مليون دينار عام ٢٠٠٧ عما كانت عليه في العام ٢٠٠٦ والتي بلغت ٨١٨٧.٧ مليون دينار، بحيث وصلت إلى ٤٠٤١.٣ مليون دينار، وكانت عام ٢٠٠٦ قد بلغت ٣٦٨٩.٩ مليون دينار، وقد عزا خبراء اقتصاديون هذا الارتفاع في عجز الميزان التجاري الأردني إلى أسباب أهمها: السياسات الاقتصادية للأردن لا سيما سياسة ربط الدينار بالدولار الأمريكي والاتفاقيات الدولية التي توجب على الأردن تخفيض الجمارك على السلع المستوردة، إضافة لعدم كفاءة الإنتاج المحلي مما يضعف تنافسيته مع المنتجات المستوردة.

وفي العام ٢٠٠٨ بلغ إجمالي العجز في الميزان التجاري الأردني حوالي (٦٤٢٧.٨ -) مليون دينار أردني، وبلغ إجمالي الصادرات الأردنية حوالي (٥٦٣٣.٠) مليون دينار، شملت مبلغ (٤٤٣١.١) مليون دينار من

الصادرات الوطنية، وحوالي (١٢٠١.٨) مليون دينار من السلع المعاد تصديرها.

أما الواردات الأردنية في نفس العام فقد حققت مبلغ إجمالي وقدره ١٢٠٦٠٨٤٩.٨ مليون دينار أردني، ولذلك كان إجمالي التجارة الخارجية الأردنية في العام ٢٠٠٨ حوالي ١٧٦٩٣٨٩٩.٨ مليون دينار أردني.

وخلال العام ٢٠٠٩ بلغ إجمالي الصادرات الوطنية الأردنية حوالي ٨٧٠٥.٨ مليون دينار أردني، منها ٧٧٥٨.٦ مليون دينار من صادرات السلع والخدمات الوطنية، وحوالي ٩٤٧.٢ مليون دينار من مجموع السلع المعاد تصديرها.

كما بلغ إجمالي المستوردات الأردنية من السلع والخدمات حوالي ١١٦٨٢.٢ مليون دينار، وبلغ إجمالي العجز في الميزان التجاري حوالي (٢٩٧٦.٤-) مليون دينار، أما إذا استثنينا المبلغ الخاص بإجمالي السلع المعاد تصديرها فإن العجز في الميزان التجاري الأردني للعام ٢٠٠٩ يصبح حوالي (٣٩٢٣.٦-) مليون دينار أردني.

وتتمثل الصادرات الأردنية في الملابس والأحذية والمصنوعات البلاستيكية، والمواد الكيماوية (أملاح الفلور المتراكمة، حامض الكبريتيك، الكربونات، حمض الفوسفوريك) ومواد الدباغة، والمنتجات الدوائية، والورق والكرتون، والمواد الخام الغير صالحة للأكل عدا المحروقات والمواد الغذائية والحيوانات الحية وغيرها ... وقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى للدول التي تستورد هذه المواد من الأردن، يليها العراق ثم الهند فالسعودية، ودول الاتحاد الأوروبي، والكيان الصهيوني، والكويت، ثم

باقي الدول الأخرى، وكانت الخضروات والفوسفات والأسمدة والبوتاس أبرز السلع التي ارتفع حجم صادراتها وتراجعت صادرات الألبسة وتوابعها.

أما الواردات الأردنية فتشمل العديد من المواد التي يحتاج إليها الأردن وتأتي في مقدمتها الآلات ومعدات النقل (وسائل النقل وقطع غيرها، آلات وأجهزة اتصالات)، الوقود المعدني ومواد التشحيم، (النفط الخام، مشتقات نفطية)، سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة (خيوط النسيج، المنسوجات، الحديد والصلب)، المواد الغذائية، الحيوانات الحية واللحوم وغيرها، وقد زاد استيراد المملكة للحبوب والنفط الخام والحديد والآلات والأجهزة الكهربائية في الفترة الأخيرة، وتأتي السعودية في المرتبة الأولى للدول التي تستورد منها الأردن بعض هذه المواد، ثم الصين الشعبية، ألمانيا، الولايات المتحدة، مصر، إيطاليا، كوريا الجنوبية، اليابان، تركيا وغيرها من الدول الأخرى.

٢- الإيرادات العامة (٢٣):

بلغ إجمالي الإيرادات العامة الأردنية (الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية) خلال العام ٢٠٠٦ نحو ٣٤٦٨.٧ مليون دينار مسجلة ارتفاع قدره ٤٠٦.٦ مليون دينار أو ما نسبته ١٣.٣% عن مستواها في العام ٢٠٠٥، بسبب التحسين الملحوظ في مستوى الإيرادات المحلية والتي تجاوزت المستوى المقدر لها في قانون الموازنة العامة بمقدار ٢٠٠.٥ مليون دينار، وانخفاض حصيللة المساعدات الخارجية التي تراجعت بمقدار ٧٦.٨ مليون دينار عن المستوى المقدر لها في قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٠٦، كما ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى إجمالي الإنفاق العام من ٨٦.٥% عام ٢٠٠٥ إلى ٨٨.٧% عام ٢٠٠٦، وارتفعت الإيرادات المحلية

في العام ٢٠٠٦ عن مستواها في عام ٢٠٠٥ بنحو ٦٠٢.٧ مليون دينار، بسبب زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار ٣٦٧.٧ مليون دينار، والإيرادات غير الضريبية بمقدار ٢٣.٨ مليون دينار، وأقساط القروض بمقدار ٤.٢ مليون دينار، وتعتبر هذه النتائج الإيجابية تحسناً في مؤشر الاعتماد على الذات.

وفي العام ٢٠٠٨ بلغ إجمالي الإيرادات العامة ٤٧٣٨.٣ مليون دينار مسجلة ارتفاعاً مقداره ٧٦٦.٥ مليون دينار ونسبة ١٩.٣% عن مستواها عام ٢٠٠٧ وهو (٣٩٧١.٥) مليون دينار.

وارتفعت الإيرادات المحلية في العام ٢٠٠٨ عن مستواها في العام ٢٠٠٧ بنحو ٣٩٢.٠ مليون دينار ونسبة ١٠.٨% لتبلغ حوالي ٤٠٢٠.١ مليون دينار، وجاء هذا الارتفاع بسبب زيادة الإيرادات الضريبية بمقداره ٢٨٦.٠ مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار ١٠٣.٠ مليون دينار، والاستقطاعات التقاعدية بمقدار ٣ مليون دينار.

وبلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية خلال الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠٠٩ ما مقداره ٢٦٢٩.٠ مليون دينار، مقابل ٢٧٦٧.٠ مليون دينار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٨، أي بانخفاض مقدار ١٣٨ مليون دينار أو ما نسبته ٥.٢%.

٣- الدين العام الخارجي للأردن^(٢٤):

ارتفع رصيد الدين العام الخارجي للأردن في نهاية ٢٠٠٦ بمقدار ١٢٩.٨ مليون دينار ونسبة ٢.٦% عن مستواه عام ٢٠٠٥ والتي بلغ فيها حوالي ٥٠٥٦.٧ مليون دينار، ليصل إلى ٥١٨٦.٥ مليون دينار بالرغم من

انخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥١.٣% عام ٢٠٠٦ مقابل ٥٦.١% عام ٢٠٠٥.

وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الخارجي لعوامل خارجية عدة مرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، كارتفاع أسعار صرف اليورور والجنيه الاسترليني ووحدة حقوق السحب الخاص بالدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي.

كما ساهم أيضاً انخفاض صافي الاقتراض الخارجي في تحقيق الزيادة في رصيد الدين العام الخارجي، واستحوذت القروض المقدمة من الحكومات العربية والأجنبية على الجزء الأكبر من إجمالي الدين العام الخارجي وشكلت ما نسبته ٦٨.٣% في نهاية ٢٠٠٦.

وانخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية العام ٢٠٠٨ بمقدار ١٦١٣.١ مليون دينار، ونسبة ٣٠.٧% عن مستواها في العام ٢٠٠٧ الذي كان ٥٢٥٣.٣ مليون دينار، ليصل إلى حوالي ٣٦٤٠.٢ مليون دينار أردني، بسبب قيام الحكومة بعقد اتفاقيات إعادة شراء الدين مع الدول الأعضاء في نادي باريس، وتأتي اليابان في مقدمة الدول الدائنة للملكة بنسبة ٣٢.١% من إجمالي مديونية المملكة.

وبلغ إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمملكة الأردنية في العام ٢٠٠٨ مبلغ وقدره ٥٧٥٤.٠ مليون دينار، وسجل بذلك ارتفاعاً مقداره ٢٠٥٩.٠ مليون دينار ونسبة ٦٤.٢% عن مستواه في العام ٢٠٠٧، الذي كان حوالي ٣٦٩٥.٠ مليون دينار.

أما في العام ٢٠٠٩ فقد بلغ إجمالي الدين العام للأردن حوالي ٩٦٦٠.٢٥ مليون دينار، منها حوالي ٣٨٦٨.٩٦ مليون دينار تمثل الدين الخارجي، وحوالي ٥٧٩١.٢٩ مليون دينار كدين داخلي.

٤- المساعدات الخارجية للأردن (٢٥):

بلغ حجم المساعدات الخارجية التي قدمت للأردن خلال العام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٦٨٠.٣ مليون دولار، وظهر تقرير المساعدات الخارجية الذي أصدرته وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية في نهاية شهر يناير ٢٠٠٨، أن حجم المنح التي حصلت عليها المملكة بلغت ٤٧٠.١ مليون دولار، أما القروض الميسرة بلغت ٢١٠.٢٥ مليون دولار.

وأشار التقرير إلى أن حجم المساعدات التي قدمت للمملكة بلغت في عام ٢٠٠٤ ما مجموعه ٦١٥.٥ مليون دولار، وارتفعت في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٤١.٢ مليون دولار، ووصلت إلى ٦٨٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٦.

وبلغت قيمة المساعدات الخارجية التي تم الالتزام بها للأردن خلال العام ٢٠٠٨ وحسب المصادر المتاحة حوالي ١١٣٧.٨ مليون دولار، تشمل منحاً وقروضاً من دول وجهات مختلفة بزيادة تقدر بحوالي ٤٥٧.٥ مليون دولار عن مستواها في العام ٢٠٠٧، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المانحة، وقدمت مساعدات للأردن خلال العام ٢٠٠٨ تقدر بحوالي ٥١٦.٥١ مليون دولار كمنحة، وفي المرتبة الثانية الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بحوالي ١٣٤.٨٢ مليون دولار، منها ٢.٣٢ مليون دولار منح وحوالي ١٣٢.٥ قروض ميسرة، وفي المرتبة الثالثة الاتحاد الأوروبي بحوالي ١٠١.٥ مليون دولار كمنح، ثم كوريا الجنوبية ٨١.١٨٥ مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية ٧٢.٤ مليون دولار، ألمانيا ٥٢.٢ مليون دولار وهكذا.

أما حجم هذه المساعدات المقدمة للأردن خلال العام ٢٠٠٩ فقد ارتفع ليصل إلى حوالي ١٣٧٤.٧ مليون دولار، منها حوالي ٦٩٧.٨٥ مليون دولار على هيئة منح، وحوالي ٦٧٦.٨٥ مليون دولار على هيئة مساعدات وقروض ميسرة، وتتمثل الدول المانحة على الترتيب في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وكندا والبنك الدولي، وبرامج الأمم المتحدة وفرنسا وأسبانيا والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والبنك الإسلامي للتنمية..

وضمت الجهات التي قدمت القروض على التوالي كل من البنك الإسلامي للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي، ألمانيا، الوكالة الفرنسية للتنمية، السويد، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

٥- أهم الشركاء التجاريين للأردن^(٢٦):

لقد حافظت كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والصين وألمانيا والهند ومصر والعراق على مراكز الصدارة وعلى الترتيب من حيث أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ باستحواذ هذه الدول على أكثر من نصف حجم التجارة الخارجية للأردن، وخلال هذه الفترة جاءت المملكة العربية السعودية في الصدارة، حيث بلغت حصتها ٢١.٢% من إجمالي حجم التجارة الخارجية للأردن عام ٢٠٠٦، وذلك بسبب زيادة قيمة المستوردات من السعودية لا سيما النفط الخام بنسبة ١٨.٢% وزيادة صادرات المملكة إلى السعودية بنسبة ٥٧.٩%.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فتأتي في الترتيب الثاني بالرغم من انخفاض حصتها من إجمالي حجم التجارة الخارجية للعام ٢٠٠٦ لتصل إلى ١١.٧%، وجاءت الصين في الترتيب الثالث بنسبة ٨% خلال العام ٢٠٠٦،

وهي ما تزال المصدر الرئيسي الذي يزود الأردن بمادة الخيوط النسيجية ومنتجاتها لغايات صناعة الملابس.

وفي العام ٢٠٠٧ فكانت السعودية في المرتبة الأولى ١٧.٦%، والولايات المتحدة في المرتبة الثانية ١٠.٣% والصين الشعبية في المرتبة الثالثة ٧.٦%، وألمانيا في المرتبة الرابعة، والهند في المرتبة الخامسة ومصر في المرتبة السادسة والعراق في المرتبة السابعة، واستحوذت هذه الدول مجتمعة على ما يزيد عن نصف حجم التجارة الخارجية للأردن خلال العام ٢٠٠٧.

وخلال العام ٢٠٠٨ نجد أن السعودية لا زالت تصدر قائمة الشركاء التجاريين للأردن، وبلغت حصتها ١٧.٩% من إجمالي حجم التجارة الخارجية للأردن وبزيادة قدرها ٠.٣ نقطة عن مستواها خلال العام ٢٠٠٧، وكان المركز الثاني من نصيب السوق الصينية التي ارتفعت حصتها من إجمالي التجارة الخارجية للأردن بحوالي ٠.٥ نقطة لتصبح ٨.١% مقارنة مع ٧.٦% خلال العام ٢٠٠٧، وتراجعت الولايات المتحدة إلى المركز الثالث بعد أن كانت في المركز الثاني خلال العام ٢٠٠٧، حيث انخفضت حصتها خلال العام ٢٠٠٨ بمقدار ٢.٤ نقطة لتصل إلى ٧.٩% نتيجة لانخفاض صادرات المملكة إليها من الملابس، وتحصلت الهند على المركز الرابع باستحواذها على ٧.٧% من إجمالي حجم التجارة الخارجية للأردن، نتيجة لارتفاع صادرات المملكة للهند من الأسمدة والفوسفات والبوتاس، وفي المرتبة الخامسة تأتي ألمانيا بنسبة ٤.٤%، والعراق في المرتبة السادسة بنسبة ٣.٦% من إجمالي حجم التجارة الخارجية للأردن وهكذا.....

وفي الأشهر الخمسة الأولى للعام ٢٠٠٩ انخفض حجم التجارة الخارجية بمقدار ١١٨٦ مليون دينار، ليلبلغ حوالي ٥٣١١ مليون دينار مقارنة مع ٦٤٩٧ مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨، وتأتي السعودية في المرتبة الأولى بنسبة ١٥.٨% تقريباً، والصين في المرتبة الثانية بحوالي ٦.١% وفي المرتبة الثالثة تأتي الولايات المتحدة الأمريكية ٥.٨%، والهند في المرتبة الرابعة ٥.٦% وهكذا..

٦- احتياطات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية^(٢٧):

سجل رصيد احتياطي البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية في نهاية العام ٢٠٠٦ ارتفاعاً قدره ١٣٥٧.٨٠ مليون دولار بنسبة ٢٨.٦% عن مستواه عام ٢٠٠٥، ليصل رصيده حوالي ٦١٠١.٧ مليون دولار أمريكي، وإشارة بعض التقارير إلى ارتفاع رصيد البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية إلى حوالي ٧٠٠٠ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٨٩٨.٣ ألف دولار وبنسبة ١٥% تقريباً عن ٢٠٠٦، ولقد جاء هذا الارتفاع اللافت في الاحتياطات من العملات الأجنبية بسبب عوائد الخصخصة والمساعدات الخارجية للأردن.

وارتفع رصيد احتياطات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية في نهاية العام ٢٠٠٨ بمقدار ٨٧٣.٣ مليون دولار وبنسبة ١٢.٧% عن مستواها المسجل في العام ٢٠٠٧ ليصل إلى ٧٨٧٣.٣ مليون دولار، وذلك نتيجة لشراء عملات أجنبية من البنوك التجارية وحوالات واردة بالعملة الأجنبية، وارتفعت احتياطات الأردن من العملات الأجنبية لتصل إلى حوالي ٦٩٤٠ مليون دينار (٩٧١٦) مليون دولار خلال السبعة الأشهر

الأولى من العام ٢٠٠٩، ووصلت في نهاية العام ٢٠٠٩ حوالي ٨٨٨١.٤ مليون دينار (١٢٤٣٣.٤ مليون دولار).

٧- السيولة المحلية في الأردن^(٢٨):

وصلت السيولة المحلية في الأردن في نهاية العام ٢٠٠٧ إلى حوالي ١٥٥٩٨.٥ مليون دينار أردني، وارتفعت خلال العام ٢٠٠٨ بمقدار ٢٦٩٧.٤ مليون دينار وبنسبة ١٧.٣% عن مستواها في نهاية العام ٢٠٠٧ لتبلغ ١٨٣٠٤.٢ مليون دينار، وارتفعت السيولة المحلية في الأردن في الخمسة الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٩ بحوالي ٨٣٩.٥ مليون دينار عن العام ٢٠٠٨.

٨- الاستثمار الأجنبي في الأردن^(٢٩):

بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن عام ٢٠٠٥ حوالي ١.٥ مليار دولار ، وارتفعت عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٣.١ مليار دولار بنسبة تغير عام حوالي ١٠٣.٧%، وبلغت حصة الاستثمار الأجنبي في الأردن من حصة العالم حوالي ٠.٢% فقط في العام ٢٠٠٦.

وفي العام ٢٠٠٧ بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في الأردن حوالي ٢٨٢٥.٣ مليون دينار، وفي العام ٢٠٠٨ بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حوالي ٢٠٠٥.٧ مليون دينار وفي العام ٢٠٠٩ حوالي ١٧١٣.٣ مليون دولار.

ووصل إجمالي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال العام ٢٠٠٧ مبلغ بقدر بحوالي ٤٦٦.٣ مليون دينار، وبلغت قيمة الأسهم المباعة حوالي ٢٣٣٩.٠ مليون دينار منها ٨٤% للعرب، وحققت استثمارات

الحافظة الأردنية خلال العام ٢٠٠٨ صافي تدفق للداخل بلغ ٣٩٨.٨ مليون دينار.

وعلى سبيل المثال: بلغ حجم الاستثمارات الكويتية في الأردن في مختلف القطاعات التي تبدأ بالصناعة وتنتهي بالاتصالات حوالي ٦ مليارات دولار حتى بداية العام ٢٠٠٨، ووصلت استثمارات البحرين في الأردن حوالي ٢.٢ مليار دولار حتى بداية العام ٢٠٠٨.

٩- الموازنة العامة للأردن^(٣٠):

بلغ عجز الموازنة العامة الكلي للأردن خلال العام ٢٠٠٧ حوالي ٦١٥ مليون دينار، والعجز الكلي بعد استثناء الفوائد المجدولة من النفقات العامة ما مقدار ٥٦٨.٥ مليون دينار.

وبلغت الموازنة العامة للأردن خلال العام ٢٠٠٨ حوالي ٧.٥ مليار دولار، وبلغ العجز في الموازنة العامة للأردن خلال نفس العام ١.٥ مليار دولار، وارتفع العجز في الموازنة العامة للأردن عام ٢٠٠٩ حوالي ٢.١ مليار دولار ما يعادل ١.٦ مليار دينار أردني، أما الدخل الممكن التصرف فيه (الدخل المتاح) فقد بلغ في العام ٢٠٠٧ حوالي ١٣٤٨٧.٨ مليون دينار، وفي العام ٢٠٠٨ بلغ ١٧٧١٧.٨ مليون دينار، وفي العام ٢٠٠٩ حوالي ١٨٦٢٨.٠ مليون دينار.

١٠- تحويلات الأردنيين من الخارج^(٣١):

وصلت عائدات الأردنيين من الخارج حوالي ٢٤٣٤.٨ مليون دولار، أي ما يعادل ١٨٩٩.١ مليون دينار أردني خلال العام ٢٠٠٧، بنمو نسبته ١٩.١% عن العام ٢٠٠٦.

وبلغ صافي حوالات العاملين الأردنيين بالخارج إلى الأردن خلال العام ٢٠٠٨ حوالي ١٩٤٦.٧ مليون دينار أردني، أي ما يعادل ٢٧٢٥.٣ مليار دولار، وخلال السبعة الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٩ بلغت حوالي ١.٤٨٦ مليار دينار أردني، محققة بذلك تراجعاً نسبته ٣.٧% عن مستواها المسجل خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٨.

١١- عائدات السياحة الأردنية^(٣٢):

بلغت عائدات السياحة في الأردن خلال العام ٢٠٠٧ حوالي ١.٥ مليار دولار، ووصل عدد السياح الذين زاروا الأردن خلال نفس العام حوالي ٦.٥ مليون سائح.

ووصلت في العام ٢٠٠٨ حوالي ٢ مليار دولار، وعدد السياح حوالي ٧ مليون سائح، وحتى ٢٠٠٩/١١/٣١ تراجع الدخل السياحي للأردن بنسبة طفيفة عن نفس الفترة في العام ٢٠٠٨ بحوالي ٠.٠٠٨% ليصل إلى ١.٩٠٠ مليار دولار تقريباً.

رابعاً: أثر النمو في الاقتصاد الأردني على العلاقات مع ليبيا ٢٠٠٧-٢٠٠٩:

بفضل السياسات الناجحة والناجعة التي تبنتها الأردن والتي أدت إلى تحقيق نتائج واضحة وملموسة في تطور التعليم والصحة والصناعة والتجارة والأمن، والتي كان لها الدور الكبير في تحقيق معدلات نمو عالية في الاقتصاد الأردني وبصورة واضحة ولافتة للنظر، إلى جانب أهمية الأردن الإستراتيجية في المنطقة ودوره في تعزيز الاستقرار والأمن والتخفيف من حدى الأزمات والتوترات والنكبات التي تعرضت وتعرض لها المنطقة

ونوعية العلاقات المتميزة والمتقدمة التي تربط بينه وبين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وهو الأمر الذي أبهر الدولة الليبية (حكومة وشعباً) وجعلها توجه أنظارها إلى ربط وتعزيز وتطوير جسور التعاون والتكامل مع الأردن في شكل تطوير العلاقات السياسية، والاقتصادية والمشاركة في بناء الأردن والاستثمار في العديد من القطاعات من قبل الأفراد والمؤسسات الليبية المختلفة، وسوف نعرض لكل ذلك على النحو التالي:

١- العلاقات السياسية بين البلدين:

شهدت العلاقات السياسية بين الأردن وليبيا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ حراكاً متميزاً يمكن ملاحظته من خلال الآتي:

أ- التمثيل السياسي بين البلدين^(٣٣):

لقد شهدت العلاقات السياسية بين البلدين فتوراً لفترة طويلة من الزمن، واستمرت على مستوى القائم بالأعمال، حتى العام ٢٠٠٧، عندما صدر القرار رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧ عن البرلمان الليبي في تلك الفترة بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٣ والقاضي برفع درجة التمثيل السياسي مع الأردن إلى درجة السفير وتم بصدوره تكليف سفيراً لليبيا لدى المملكة الأردنية، الذي باشر مهامه في شهر ٢٠٠٧/٥، وبذلك انتقلت العلاقات السياسية بين البلدين من مستوى التمثيل العادي - الذي قد لا يخدم مصالح البلدين، والذي يبقى العلاقات ثابتة عند مستوى وحد معين- إلى مستوى السفراء بين البلدين كدليل على صدق النية من أجل تطوير العلاقات في هذه المرحلة تحقيقاً لمصالح البلدين.

ب- الزيارات المتبادلة بين البلدين^(٣٤):

شهدت العلاقات الليبية الأردنية خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩ مزيداً من التواصل بين مسؤولي البلدين، وذلك من خلال الاتصالات

النمو الاقتصادي في الأردن فكر وإبداع وآثره على العلاقات مع ليبيا

المستمرة والرسائل والعديد من الزيارات المتبادلة بين الطرفين بهدف التنسيق والتشاور تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وتعزيز التعاون بين البلدين وتمثلت هذه الزيارات في:

- زيارة العاهل الأردني إلى ليبيا بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٧ تناول خلالها ربط علاقات جديدة مع ليبيا على أساس تحقيق مصالح البلدين والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين.

- زيارة وزير العدل الليبي إلى الأردن في الفترة من ٢٢/١ إلى ٢٤/١/٢٠٠٨ من أجل التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المعهد القضائي واتفاقية لتسليم المجرمين.

- قام وزير النفط الأردني بزيارة إلى ليبيا بتاريخ ٢٨/١/٢٠٠٨، من أجل البحث في مسألة المساعدة الليبية في مجال النفط والطاقة.

- وزير الصناعة الأردني يقوم بزيارة إلى ليبيا خلال الفترة من ٩-١٥/٤/٢٠٠٨ للمشاركة في أعمال معرض طرابلس الدولي.

- زيارة وفد الهيئة العامة للسياحة الليبي للمملكة الأردنية للمشاركة في أعمال الدورة الحادية عشر لمجلس الوزراء العرب للسياحة خلال الفترة من ١٨-١٩/٦/٢٠٠٨.

- بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٨ قام وزير النفط الأردني بزيارة أخرى إلى ليبيا.

- بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٠٨ قام وزير الطاقة والكهرباء الليبي بزيارة إلى الأردن للمشاركة في أعمال الاجتماع الثالث لوزراء الطاقة والكهرباء لدول الربط السباعي.

- قام مسئول مصلحة الطيران المدني الليبي بزيارة إلى عمان مع وفد مرافق له لبحث مسائل تتعلق بالنقل الجوي بين البلدين خلال الفترة من

١٨-١٩/١٢/٢٠٠٨، ثم خلالها التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال الطيران المدني بين البلدين.

- في تاريخ ٢٠٠٩/٢/١٥ قام وزير الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي الليبي بزيارة إلى الأردن للمشاركة في مؤتمر العنف ضد المرأة.

- قام وفد أردني برئاسة (عبد الهادي المجالي) رئيس مجلس النواب الأردني وعدد من الوزراء السابقين ومسؤولين سياسيين بزيارة إلى ليبيا لبحث وتطوير علاقات التعاون مع ليبيا.

- بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٥ قام وفد من اتحاد العمال الليبيين بزيارة إلى الأردن للمشاركة في أعمال مؤتمر منظمة العمل العربية.

- وفي ٢٠٠٩/٤/٧ قام وفد من رجال الأعمال الليبيين بزيارة إلى الأردن من أجل الاجتماع برجال الأعمال الأردنيين.

- قام وفد اللجنة الفنية في مجال الصحة الليبي بزيارة إلى عمان بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٨ للمشاركة في اجتماع اللجنة الفنية في مجال الصحة التي تجمع بين البلدين.

- بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٠ قام أعضاء من الوفد الأردني المشارك في اجتماعات اللجنة الفنية التحضيرية للدورة الثالثة للجنة العليا الأردنية الليبية المشتركة بزيارة إلى ليبيا للأعداد لأجتماع اللجنة العليا في الدورة الثالثة.

- زيارة وزير الصحة الليبي إلى الأردن خلال الفترة من ٢٠٠٩/٤/٢٩ إلى ٢٠٠٩/٥/٢ للاجتماع مع وزير الصحة الأردني لبحث مسائل التعاون في المجال الصحي.

- في ٣٠/٤/٢٠٠٩ - ٧/٥/٢٠٠٩ قام وفد الهيئة العامة للأوقاف الليبي بزيارة إلى عمان، للمشاركة في برنامج رسالة عمان الدينية.
- بتاريخ ١٩/٥/٢٠٠٩ قام وفد المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء بزيارة إلى العاصمة الأردنية عمان للاجتماع مع المركز الجغرافي الملكي الأردني.
- مشاركة وفد ليبي في أعمال الاجتماع الثامن للخبراء الحكوميين العرب في القانون الدولي الإنساني المنعقد في العاصمة عمان خلال الفترة من ١١-١٣/١٠/٢٠٠٩.
- في الفترة من ١-٣/١١/٢٠٠٩ زار ليبيا وفد أردني مختص في تسوية المطالبات المالية الأردنية لدى الدولة الليبية وخصوصاً في قطاع الصحة والعلاج، وعقد اجتماع مع الفريق الليبي في طرابلس والمكلف من قبل وزارة التخطيط والمالية الليبية.
- وأخيراً زار رئيس وزراء الأردن (نادر الذهبي) ليبيا خلال الفترة من ٤-٥/٥/٢٠٠٩ وذلك لحضور اجتماع اللجنة العليا المشتركة الأردنية الليبية الدورة الثالثة وتم في هذا الاجتماع التوقيع على عدد (١٢) اتفاقية.

٢- علاقات التعاون الثنائي بين الأردن وليبيا^(٣٥):

ترتبط الأردن مع ليبيا بعلاقات جيدة، وقّع خلالها الجانبان عدد (١٦) محضر اجتماع واتفاق لدعم التعاون في كافة المجالات، وعدد (١٨) اتفاقية في المجالات الاقتصادية والفنية والثقافية والإعلامية والنقل والاتصالات والعدل والأمن العام، وذلك ضمن اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني التي حلت محل اتفاقية التعاون الاقتصادي، وهذه الاتفاقيات هي:

اتفاقية في مجال التكوين والتدريب المهني، اتفاقية في مجالات التربية والتعليم العالي، اتفاقية تعاون اقتصادي وعلمي وفني، اتفاقية تجارية، اتفاقية التعاون في مجال التبادل التجاري، اتفاقية لتشجيع الاستثمار وضمانة، اتفاقية تعاون فني، اتفاقية في مجالات التنمية الاجتماعية وتأهيل المعاقين ، اتفاقية التعاون الإعلامي، اتفاقية التعاون الأمني، اتفاقية الإقامة والتنقل، اتفاقية في مجال النقل البري، اتفاقية في مجال النقل البحري، اتفاقية التعاون السياحي، اتفاقية تنظيم الخطوط المنتظمة بين البلدين، اتفاقية التعاون الصحي، اتفاقية تسليم المجرمين المحكومين، مذكرة تفاهم بين المعهد العالي للقضاء في ليبيا والمعهد القضائي الأردني.

كما سعى الطرفان إلى اعتماد العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الجانبين من بينها: اتفاقية تعاون في مجال معالجة المرضى الليبيين في المستشفيات الأردنية، مشروع البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي، مذكرة تفاهم للتعاون بين مؤسسة المناطق الحرة الأردنية والمناطق الحرة بليبيا، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان والعمران والإنشاء، اتفاقية تعاون إداري متبادل في الشؤون الجمركية، اتفاقية تعاون في المجال الشبابي، اتفاقية تعاون في المجالات الرياضية بين اللجنة الأولمبية الليبية واللجنة الأولمبية الأردنية.

وأخيراً اجتمع اللجنة العليا الليبية الأردنية المشتركة (الدورة الثالثة) الذي عقد بطرابلس في الفترة من ٥/٤ مايو ٢٠٠٩:

وذلك من أجل تعزيز آواصر الأخوة بين البلدين، وفتح مجالات وأفاق أكبر للتعاون، والذي تم تأجيله أكثر من مرة، وحضر الاجتماع رئيس الوزراء الأردني (نادر الذهبي)، وتم التوقيع في هذا الاجتماع على عدد

(١٢) اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامج تنفيذي للتعاون في العديد من المجالات كان من بينها:

- اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين البلدين.
- اتفاقية تعاون إداري في الشؤون الجمركية.
- اتفاقية مكافحة الاستعمال الغير مشروع للمخدرات العقلية.
- اتفاقية للتعاون الصحي بين البلدين.
- مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الاقتصادي والصناعي والتجاري.
- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المواصفات والمقاييس وتقييم المطابقة.
- مذكرة تفاهم لتبادل الاعتراف بالشهادات الأهلية للملاحين الجويين.
- مذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين في مجال الصحة الحيوانية.
- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الحجر الصحي.
- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الآثار بين البلدين.
- مذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين في مجال الإسكان.
- برنامج تنفيذي للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والتعليم بين البلدين للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١.

وفيما يلي عرض لمسيرة التعاون بين البلدين:

أ- العلاقات التجارية بين البلدين^(٣١):

بلغ إجمالي صادرات ليبيا إلى المملكة الأردنية خلال العام ٢٠٠٦ حوالي ٤ مليون دولار، في حين بلغت قيمة الواردات الليبية من الأردن خلال نفس العام حوالي ٢٠٠٤ مليون دولار.

ووصلت المستوردات الليبية من السلع والمنتجات الزراعية لوحدها من الأردن حوالي ٦٩٥ ألف دينار أردني خلال العام ٢٠٠٦، في حين كانت الصادرات الليبية إلى الأردن حوالي ٣٨ ألف دينار.

أما الصادرات الأردنية إلى ليبيا خلال العام ٢٠٠٧ فقد بلغت حوالي ١٨.٢٠٩ مليون دينار أردني، ووصلت مستوردات الأردن من ليبيا خلال نفس السنة حوالي ٦٣٦.١ ألف دينار أردني وفي العام ٢٠٠٨ حققت الصادرات الأردنية إلى ليبيا عائداً مالياً إجمالياً قدره ٤٠.٩ مليون دولار في حين بلغت قيمة الواردات الأردنية من ليبيا حوالي ٢.٢ مليون دولار.

كما بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى ليبيا في العام ٢٠٠٩ حوالي ٤٤.٣ مليون دولار، ووصل إجمالي مستوردات الأردن من ليبيا حوالي ١.٣ مليون دولار.

ومن خلال تتبع نوعية السلع والبضائع التي تم تبادلها بين البلدين، نجد أن الصادرات الأردنية إلى ليبيا شملت الأدوية والأسمدة ومصنوعات البلاستيك ومنتجات معدنية وقضبان الألمونيوم ووحدات التبريد وأجهزة ترشيح المياه وتنقية السوائل، ومحولات كهربائية وكوابل كهربائية، والأدوية البيطرية ومباني جهازة الصنع والورق ومشتقاته والسجاد والمنسوجات، ومستحضرات التجميل ومواد التنظيف، والأعشاب الطبية، الحلويات، البن، البسكويت الشكلاته ومواد غذائية ومعلبات، ونباتات الزينة وفول معلب وصلصلة البذور والتفاح وغيرها.

وتمثلت الواردات الأردنية من ليبيا في الأسماك الطازجة والمبردة، الكماة، عصير التمور (دبس)، واليوريا وغيرها.

وبالنظر إلى قيمة الصادرات والواردات بين البلدين خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩ نجد أن التبادل التجاري عموماً بين البلدين لصالح الأردن.

ب- المشاريع والشركات المشتركة بين البلدين^(٣٧):

ساهمت المحفظة الاستثمارية الليبية في شركة (الإسكان للاستثمارات السياحية والفندقية الأردنية) بنسبة مساهمة حوالي ٥٠% من رأس مال الشركة، منها المساهمة في بنك الإسكان الأردني، وفندق ميريديان بنسبة ٥٠%، ولديها أيضاً ودائع ببنك الاتحاد والاستثمار.

كما ساهم المصرف الليبي الخارجي في دعم العديد من المصارف الأردنية منها (مصرف الاستثمار العربي الأردني - عمان) بنسبة ١٠% من رأس ماله، وساهم أيضاً في (مصرف الإسكان للتجارة والتمويل - عمان) بنسبة ١٥% من رأس ماله البالغ ١٠٠ مليون دينار أردني.

وساهمت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية في شركة (البوتاس العربية) بنسبة ٤٠.٦٤% بمبلغ وقدره حوالي ٣.٠٩٩.٤٨٩ مليون دينار ليبي، والشركة (العربية للتعدين) بنسبة ١٠.١٠% بمبلغ قدره ٥.٧٦٥.٤٨ مليون دينار ليبي، والشركة (العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية - أكديما) بنسبة ٨.٣٣% وبمبلغ قدره ٥.٢٤٥.٠٠٠ مليون دينار ليبي، وشركة (زارة للاستثمار) بنسبة ١٣% وبمبلغ وقدره ١٢.٤١٨.٢١٢ مليون دينار ليبي.

ج- المساعدات والقروض الليبية للأردن^(٣٨):

بلغ حجم الودائع المصرفية الليبية المستثمرة لدى بعض المصارف الأردنية حوالي (٣١.٤) مليون دولار أمريكي، كما قدمت ليبيا مساعدات للأردن بلغت (٦٣.٣) مليون دينار ليبي، ومساعدات لتمويل دراسة مشروع

مياه الديسي كمرحلة أولية بلغت حوالي (١.٢٨٥) مليون جنيه إسترليني، وبلغ إجمالي الأموال الليبية المستثمرة في الأردن حوالي (٢٦.٧٥٧.٧٤٩) مليون دينار ليبي.

د- نظرة وتقييم لمسيرة التعاون الليبي الأردني^(٣٩):

نتيجة لمعدلات النمو العالية التي حققها الاقتصاد الأردني، ولرفع مستوى التمثيل بين البلدين، ارتفع حجم التعاون الثنائي بين الأردن وليبيا خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩. في جميع المجالات وذلك على النحو التالي:

- في مجال المالي: تم التوصل إلى صيغة مشروع اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي بين البلدين في اجتماع اللجنة العليا المشتركة (الدورة الثالثة) في شهر ٢٠٠٩/٥ بطرابلس، والتي سبقتها العديد من الاجتماعات بين المسؤولين الماليين في البلدين، كما تم تسديد الديون المستحقة للمستشفيات الأردنية عن علاج الليبيين في الأردن، ومستحقات الفنانين الأردنيين.

- وفي المجال الاقتصادي: تم الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري وتسهيل حركة التجار والشركات ونقل السلع بين البلدين خلال اجتماعات مسؤولي القطاعات من الطرفين، كما تم في اجتماع اللجنة العليا المشتركة بطرابلس في مايو ٢٠٠٩ التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الاقتصادي، مما أدى إلى تدفق كبير للسلع بين الدولتين وارتفاع معدل شحن البضائع المختلفة وانتقال التجارة وشحن وتصدير السيارات إلى ليبيا.

- بناءً على الاتفاقية الموقعة بين الطرفين في ١٢/٨/١٩٩٨، عقد الجانبان اجتماعات مشتركة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ من أجل تشجيع

وضمن الاستثمار توجت هذه الاجتماعات بتوقيع اتفاقية لتشجيع الاستثمار في ٢٠٠٩/٥، وارتفع بذلك حجم الاستثمارات الليبية في الأردن إلى حوالي ٢٦.٧٥٧.٧١٩ مليون دينار في العام ٢٠٠٩، كما قامت شركات مصرفية أردنية بالاستثمار في القطاع المصرفي الليبي كان من بينها اتفاق الشركة والاستثمار مع مصرف الجمهورية والصحاري بلبيبا.

- وفي مجال الآثار: تبادل الطرفان العديد من الزيارات بين مسؤولي البلدين توجت بتوقيع مذكرة التفاهم للتعاون بين البلدين في مجال الآثار، وقامت إعداد كبيرة من الليبيين بزيارة الآثار الأردنية كالبترا، وشلالات معين، وعيون موسى، والعقبة وأصحاب الكهف وغيرها وبرسم دخول خاص، وقام في المقابل عدد من الأردنيين بزيارات للمعالم السياحية في ليبيا كآثار صبراتة، وأثار لبدة، وبحيرة قبر عون وجبال أكاكوس وغيرها .

- تم تشكيل فريق عمل مشترك خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لدراسة آفاق التعاون بين البلدين في المجال الصناعي توج بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي، ومذكرة تفاهم في مجال المواصفات والمقاييس وتقييم المطابقة، بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٥ بطرابلس، ونتيجة لذلك نشطة حركة التبادل الصناعي والسلع المصنعة في البلدين وخصوصاً استيراد العديد من لوازم المصانع والكسارات من قبل الصناعيين الليبيين وغيرها من السلع الصناعية وقطع الغيار من الأردن.

- وفي مجال الزراعة والمياه والثروة الحيوانية: وبناءً على الاتفاقية الموقعة بين البلدين بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١، ثم في العام ٢٠٠٨ إعداد مشروع لاتفاقية بيطرية وقعت في اجتماع (الدورة الثالثة) للجنة العليا المشتركة في ٢٠٠٩/٥/٥ بطرابلس، وقدمت مساعدات لبيبة للأردن من أجل إتمام مشروع مياه الديسي الذي سيجلب المياه من صحراء الأردن (الديسي) إلى عمان، كما قام وفد ليبي بزيارة إلى المملكة الأردنية في العام ٢٠٠٩ للاطلاع على الإجراءات الرقابية البيطرية المتبعة في الأردن.

- أما في مجال الصحة: وبناءً على محضر الاجتماع الموقع بين الطرفين في العام ١٩٩٩، تم تسمية أعضاء اللجنة المقترحة لتنفيذ ما ورد في بنود اتفاق التعاون الصحي في العام ٢٠٠٩، والموافقة على إعطاء الأولوية في التسجيل والتداول للأدوية المصنعة في البلدين، وتشجيع الاستثمار المشترك في مجال تصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية، وتم تصدير كميات كبيرة من الأدوية الأردنية إلى ليبيا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وعلاج الآلاف من المرضى الليبيين في الأردن وخصوصاً فيما يتعلق بأمراض القلب والأورام والعقم، كما تم خلال هذه الفترة تسديد ديون وتكاليف علاج الليبيين في الأردن من قبل الدولة الليبية على السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧ خلال العام ٢٠٠٧ بجوالي (٤٣) مليون دينار ليبي، وعقدت في الأردن دورات تدريبية لعدد (٥٠) طبيب ليبي وتدريب (١٠٠) عنصر ليبي في مجال المعامل والتحاليل الطبية والمختبرات، وتدريب عدد من الإداريين في مجال المستشفيات من الليبيين العاملين في المستشفيات الليبية، كما قام عدد من الأطباء والأساتذة الأردنيين بزيارات إلى المستشفيات الليبية

وكليات الطب، وأخيراً تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين في مجال الحجر الصحي، واتفاقية أخرى للتعاون في المجال الصحي في اجتماع الدورة الثالثة للجنة الليبية الأردنية المشتركة في ٢٠٠٩/٥/٥ بطرابلس.

- وفي التعاون المصرفي: وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وبناءً على محضر الاتفاق بين المصرف المركزي الليبي والمصرف المركزي الأردني، جرى تنمية التعاون المصرفي والفني بين البلدين وتسهيل التعاون بين مصارف الدولتين، وتدريب أكثر من (٥٠٠) عنصر ليبي سنوياً في المجالات المصرفية بالأردن وكذلك الاستفادة من الندوات واللقاءات التي تعقد بالبلدين وتسهيل الحوالات بين مصارف الدولتين والارتقاء بمستوى الخدمات المالية والمصرفية بما يضمن تفعيل وتنمية التبادل التجاري والتحويلات والتفويضات المالية وتشجيع الاستثمار، كما تمت المساهمة الليبية في مصارف عدة من بينها بنك الإسكان الأردني، ومساهمة أردنية وشراكة مع مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري بليبيا.

- بناءً على اتفاقية التنمية الاجتماعية ورعاية وتأهيل المعوقين الموقعة بين الدولتين في العام ٢٠٠٠، جرت خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ زيارات متبادلة بين مختصي هذا القطاع في البلدين، وتم تدريب وتأهيل عدد من المعوقين من الأطفال الليبيين في العديد من المؤسسات الأردنية للمعوقين الخاصة والعامة.

- وفي مجال النقل: وبناءً على الاجتماع الأول للجنة العربية الليبية الأردنية المشتركة للنقل الذي عقد بطرابلس بتاريخ ٢٠٠١/٩/٣٠ والاجتماع الثاني بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢، شكلت لجنة مشتركة للبحث في إجراءات تسجيل (٤) طائرات (إيرباص) ليبية لاستثمارها وتشغيلها على الخطوط الأردنية، كما تم بحث مسألة عبور الشاحنات الأردنية المحملة بالبضائع إلى ليبيا عبر الحدود المصرية، وزيادة عدد الرحلات الجوية بين البلدين، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم لتبادل الاعتراف بالشهادات الأهلية للملاحين الجويين في ٢٠٠٩/٥/٣.

- وبناءً على الاتفاقية الموقعة بين البلدين للتعاون في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي عام ٢٠٠٠: تم تخصيص عدد من المنح الدراسية للطلبة الليبيين للدراسة العليا في الأردن بلغت خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ حوالي ١٠٠ مقعد دراسي على حساب الدولة إلى جانب عدد من طلبة الدراسات العليا الليبيين الذين يدرسون على حسابهم الخاص في الجامعات الأردنية والبعض الآخر في أكاديمية الدراسات المالية التابعة للجامعة العربية في عمان، وعدد (١٠٠) من الطلاب الليبيين الذين يدرسون في أكاديمية الطيران الأردنية سواء على الحساب الخاص أو على حساب الدولة.

كما قام عدد (٥) ليبيين بفتح مدارس خاصة في الأردن، للتعليم الأساسي، إلى جانب حوالي (٢٠٠) تلميذ ليبي يدرسون في المدارس الأردنية العامة والخاصة وخصوصاً المرافقين لذويهم، إلى جانب إنشاء مدرسة عمر المختار للتعليم الأساسي في عمان التابعة لجمعية الدعوة الإسلامية، كما تم في اجتماع اللجنة العليا المشتركة الليبية الأردنية التوقيع على البرنامج

النمو الاقتصادي في الأردن وآثره على العلاقات مع ليبيا فكر وإبداع

التنفيذي للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والتعليم
للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١ بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٥ بطرابلس.

- وفي مجال الثقافة والإعلام: وبناءً على اتفاقية التعاون المشترك في
مجال التعاون الإعلامي والثقافي الموقعة في العام ٢٠٠٠ شاركت
ليبيا في المهرجان الثامن لأغنية الطفل في الأردن في أواخر العام
٢٠٠٧، كما شاركت في مهرجان المسرح العربي الذي عقد في
العاصمة الأردنية عمان في شهر ١١/٢٠٠٧، وتم أيضاً تبادل
مجموعة من الأشرطة المرئية والمسموعة بين إذاعات البلدين، إلى
جانب تسديد ديون ومستحقات الفنانين الأردنيين من قبل وزارة الإعلام
والثقافة الليبية.

- التعاون في مجال الإسكان: وبناءً على الاتفاقية الموقعة بين البلدين في
مجال الإسكان، قدمت العديد من الشركات الأردنية مساعدات في تنفيذ
ودراسة العديد من مشاريع الإسكان والمرافق في ليبيا، كما تم في
شهر ٥/٢٠٠٩ خلال اجتماع الدورة الثالث للجنة العليا المشتركة
التوقيع على مذكرة تفاهم بين البلدين في مجال الإسكان.

- وفي مجال التعاون القضائي: تم التوقيع على اتفاقية لتسليم المجرمين
المحكومين بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٨، وتقدم الجانبان بمشروع اتفاقية
للتعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والجزائية لدراسة وإبداء
الرأي حياله تمهيداً للتوقيع عليه، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين
المعهد العالي للقضاء في ليبيا والمعهد القضائي الأردني بتاريخ
٢٢/١/٢٠٠٨ أيضاً.

- وبناءً على اجتماع اللجنة الأمنية المشتركة في مايو ٢٠٠٤ والاتفاقية
الأمنية بين البلدين الموقعة في عام ١٩٩٨، تم إرسال عدد (٢٠٠) فرد

من ضباط ورجال الشرطة الليبية للتدريب في الأردن خلال العام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، واستقبال خبراء أمنيين في كلا البلدين، وتم الاتفاق على دخول رعايا البلدين بدون تأشيرة دخول، والتوقيع على اتفاقية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية خلال العام ٢٠٠٩.

- وفي مجال التدريب وتبادل الخبرات: وبناءً على الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عام ٢٠٠٠ في مجال التدريب والتكوين المهني، تم استقبال عدد (٩٠٠) متدرب ليبي للتدريب على يد شركة (غارانت الأردنية) وتدريب عدد من العناصر الليبية في مجال الصناعات النفطية وإدارتها في الأردن لعدد يتجاوز (٢٠٠) شخص سنوياً، وقدمت الأردن عدد من المنح الدراسية لليبيين للتدريب في مجال النفط والصناعات النفطية.
- وتم تنفيذ عدد من الدورات وتبادل الزيارات بين البلدين في مجال البريد والاتصالات السلكية في الأردن بناء على محضر الاجتماع المشترك بين شركتي بريد البلدين الموقع في ١/٨/٢٠٠١، وبلغ عدد المتدربين الليبيين في مجال الاتصالات حوالي (٤٠) متدرب خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

- وفي المجال الجمركي: عقدت العديد من الاجتماعات بين مسؤولي الشؤون الجمركية في البلدين خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، بهدف التنسيق بين الطرفين في المجالات الجمركية وتهريب البضائع والحد من تجارة المخدرات انتهت بتوقيع اتفاقية تعاون إداري في الشؤون الجمركية بين البلدين، واتفاقية لمكافحة الاستعمال الغير مشروع للمخدرات العقلية خلال اجتماع اللجنة العليا المشتركة الليبية الأردنية في دورتها الثالثة التي عقدت بليبيا خلال الفترة من ٤-٥/٥/٢٠٠٩.

الخاتمة:

لقد شهد الاقتصاد الأردني ازدهاراً كبيراً استمر إلى عقد من الزمن حتى العام ٢٠٠٩ بفضل السياسات الناجحة التي أدخلت على الاقتصاد الأردني الذي يعتبر احد أهم الاقتصاديات حرة وتنافسية، الأمر الذي جعل القطاع المصرفي بالبلاد قطاعاً متقدماً وحديثاً سجل تفوقاً حتى على الإمارات العربية المتحدة.

ولهذا اتجهت أنظار الاستثمار للاستثمار في القطاع المصرفي الذي أصبح الوجهة المفضلة للاستثمارات الأجنبية، نتيجة لسياسته المحافظة التي ساعدت الأردن في الهروب من الأزمة المالية الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩ وتلافيتها وتجنبها.

ويتوقع المحللون والخبراء الاقتصاديون أن يشهد الأردن مزيداً من التقدم الاقتصادي والازدهار في جميع المجالات، بسبب الإجراءات والتشريعات الصادرة به، والتي كان لها الدور الكبير في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتكثيف العمل وإقامة بنية استثمارية وتحتية مواتية بالرغم من الظروف الخارجية الصعبة التي تعرض لها كغيره من الاقتصاديات الأخرى والتي من أهمها ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وعدم الاستقرار الأمني في المنطقة، وانخفاض قيمة الدولار وبالتالي الدينار أمام اليورو والين.

إن الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة إقليمياً وعالمياً لا زالت تلقي بظلالها على أداء الاقتصاد الأردني، فالأزمة المالية الاقتصادية

العالمية ٢٠٠٩ شكلت ضغطاً كبيراً على الاقتصاد الأردني المحدود
الإمكانات والموارد.

إلا أن الأردن وبالرغم من كل ذلك حقق نمواً اقتصادياً ملحوظاً
وشهد اقتصادها استقراراً في أدائه مقارنة بسنوات قديمة وسابقة، وذلك
بفضل الانتعاش الحاصل في أداء معظم القطاعات الخدمية وخصوصاً قطاع
التجارة والمطاعم والفنادق، بسبب تحسن حركة النشاط السياحي وزيادة إنتاج
الكهرباء والمياه لتلبية احتياجات المستهلكين المتزايدة.

وبفضل البرامج العلمية التنموية التي أتبعها الأردن منذ بداية
التسعينات والتي كانت سبباً في النهوض باقتصادها وجعله اقتصاداً متطوراً
حقق مستويات نمو ملحوظة واستقرار امني عالي، كانت وراء النجاحات
الكبيرة والتطورات الواضحة، والتي يرجع لها الفضل في انبهار وإعجاب
الدولة الليبية (حكومة وشعباً) بالاقتصاد الأردني وجعلته هدفاً للاستثمارات
الليبية وإقامة علاقات متطورة معه، وربط رجال المال والأعمال الليبيين
بنظرائهم الأردنيين وسفر العديد من الليبيين إلى الأردن لغرض العلاج أو
التعليم أو التجارة والسياحة والاستجمام.

النتائج والتوصيات:

صحيح أن الأردن حقق معدلات نمو مرتفعة منذ بداية العام ٢٠٠٧ وحتى بداية العام ٢٠٠٩، أدت إلى ارتفاع في متوسط الدخل الفردي وزيادة حجم الاستثمارات في مجال البنية التحتية من قبل الحكومة الأردنية، وإن هذه المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الأردني كانت بسبب عناصر القوة الوطنية المتمثلة في: القيادة الأردنية التي تتمتع بكفاءة ومهارة عالية، والقوة التي تجمع العائلة المالكة بالحكومة، وخبرة ومهارة القوة العاملة، والاستثمار في الإنسان، والصادرات المتنوعة، والاستثمار المتزايد في العديد من القطاعات، والتعاون الاقتصادي مع بعض الدول مثل دول الخليج العربي، والاستقرار الأمني والسياسي، والموقع الاستراتيجي المتميز، والاقتصاد الحيوي والبنى التحتية المؤهلة وشبكة الاتصالات الجيدة، والبيئة المشجعة للاستثمار من خلال إصدار الحكومة للتشريعات اللازمة لدفع عملية التنمية في البلاد.

إلا أن هذا النمو في الاقتصاد الأردني بدأ يتراجع مع نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ بسبب:

- أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي.
- تكرار انقطاع إمدادات الغاز المصري للأردن.
- الأزمة العراقية وما نجم عنها من تدفق لمئات الآلاف من اللاجئين العراقيين للأردن، وانقطاع إمدادات النفط للأردن من العراق بأسعار منخفضة.

- انخفاض المساعدات المنتظمة من بعض الدول العربية والأجنبية.
 - تراجع الطلب على الأيدي العاملة الأردنية وخصوصاً من قبل دول الخليج.
 - انخفاض حجم حوالات العاملين الأردنيين بالخارج واستغلال ما تم تحويله مباشرة للاستثمار في المباني.
 - تأثر الأردن بالكساد العالمي والأزمة الاقتصادية المالية العالمية.
- وقد كانت آثار هذا التراجع واضحة وخصوصاً في ارتفاع معدلات البطالة، وهذا الأمر يتطلب من الأردن خلق فرص عمل جديدة للأردنيين في غير القطاع الحكومي وتشجيع الاستثمار ومنح القروض الصغيرة، وتشجيع إنتاج العديد من السلع محلياً والاهتمام بالإنتاج الزراعي وعدم ربط قيمة الدينار بالدولار.
- وكذلك ارتفاع معدلات التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية والمشتقات النفطية عالمياً وغياب فرص الاستثمار في قطاعات أخرى غير الاستثمار في قطاع الإسكان وسعر صرف الدينار الأردني وتراجع أمام العملات الأجنبية.
- كما شهد الأردن أيضاً تفاقم عجز الموازنة العامة الحكومية والميزان التجاري بسبب زيادة النفقات في الداخل وارتفاع حجم المستوردات على حساب الصادرات الأردنية، وهذا الأمر جعل الأردن تلجأ إلى مزيداً من الاقتراض الداخلي والخارجي، وتخفيض سعر صرف الدينار الأردني، وتقليل حجم المستوردات من الخارج قدر الإمكان.

ويعاني الأردن أيضاً من ندرة في الموارد المائية الأردنية، الأمر الذي سبب في قلة نصيب الفرد من الماء سنوياً يصل إلى حوالي (١٥٠) م^٣ سنوياً، وهذا يتطلب من السلطات الأردنية البحث عن مصادر بديلة للمياه، وخصوصاً ضرورة استغلال مياه منطقة الديسي ونقلها إلى المدن والاستثمار في إنشاء محطات تحلية المياه في منطقة العقبة.

وتباطؤ الحركة في المشروعات التنموية، بسبب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، ولارتباط قيمة الدينار الأردني بالدولار الأمريكي ولوجود الاستثمارات الأجنبية في قطاعات مختلفة بالاقتصاد الأردني، وهذا يتطلب من الأردن تخفيض سعر صرف الدينار الأردني وعدم ربطه بالدولار الأمريكي، والاعتماد على الاستثمار المحلي في العديد من المشروعات المحلية.

وهناك قلة في الموارد الطبيعية الأردنية وخصوصاً في إنتاج الطاقة، الأمر الذي جعل الأردن يستورد نسبة كبيرة من مصادر الطاقة كالبترول من الخارج لتأمين الحاجات الأساسية منها في ظل ارتفاع أسعار البترول عالمياً وهذا يتطلب من الأردن التوجه إلى الاستثمار المحلي في الطاقات المتجددة والبديلة للنفط.

كما أن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على إنتاج قطاع الخدمات والتجارة والسياحة وعلى بعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة والأدوية، ويشهد تراجع نسبة مؤشرات التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية، وانخفاض في الدين العام الخارجي بسبب قيام الحكومة بتنفيذ اتفاقيات إعادة شراء الدين مع الدول الأعضاء في

نادي باريس، إلى جانب تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الأردني لقلة نمو الصادرات الأردنية مقابل زيادة الواردات من الخارج وعدم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض حوالات العاملين الأردنيين العاملين بالخارج مقارنة بالعام ٢٠٠٨.

وشهد الأردن أيضاً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ انخفاضاً في معدل الفقر إلى أقل من ١% بسبب منح المعاشات الضمانية وخلق فرص عمل للمواطنين في القطاع العام والخاص ومنح القروض الميسرة الصغيرة وطويلة الأجل للأفراد لاستثمارها في إقامة مشروعات الصناعات الصغرى.

وانخفض أيضاً معدل الأمية بسبب سياسات التعليم المتبعة في الأردن ومنح فرص التعليم الأساسي للجميع والاستثمار في الإنسان والبرامج الحكومية في محو الأمية والسماح بفتح المدارس والجامعات والمعاهد الخاصة.

وارتفع حجم التجارة الخارجية بين الأردن وليبيا ٢٠٠٧-٢٠٠٩ لصالح الأردن بسبب إقبال الليبيين على السلع المنتجة والمستوردة من الأردن لجودتها، وبسبب زيادة حجم تجارة السيارات مع المنطقة الحرة بالزرقاء وزيادة حركة الشحن التجاري إلى ليبيا وزيادة عدد رحلات الخطوط الجوية الأردنية إلى ليبيا.

كما أن حجم التمثيل الدبلوماسي بين الأردن وليبيا ارتفع إلى مستوى السفراء بدلاً من القائم بالأعمال لرغبة الطرفين في إقامة علاقات جيدة ومتطورة ترتب عليه توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ومشروعات التعاون الثنائي بين البلدين خلال العام ٢٠٠٩.

ولأجل جعل التعاون الاقتصادي والسياسي بين الأردن وليبيا يصب في صالح ليبيا ولكي تكون الدولة الليبية مؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية وأن تكون لها حظوة لدى الشعب الأردني يجب على الدولة الليبية القيام بالاتي:

- الاستثمار والمشاركة في مجال إنتاج المياه عن طريق الاستثمار في مشروع مياه الديسي وإقامة محطات تحلية المياه في العقبة.
- حث السلطات الليبية على المشاركة في الاستثمار في مجال توفير وإنتاج الطاقة وخصوصاً في محطات توليد الكهرباء وإنشاء مصافي لإنتاج المشتقات النفطية بالأردن وتزويد الأردن بما ينقصه من بترول.
- الاستثمار في قطاع الصحة بالمشاركة في المستشفيات الأردنية وإنشاء المصانع وخصوصاً النسيج والغزل والمستحضرات الدوائية، والاستثمار في القطاع السياحي وإقامة الفنادق والشركات السياحية، والمشاركة في القطاع الاستخراجي وصناعة الأسمدة والصناعات الدفاعية والفضاء والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي يعتمد عليها الاقتصاد الأردني بشكل أساسي لتحقيق النمو بشكل عام وبشكل خاص في قطاع البنية التحتية وخدمات الاتصالات.
- تقديم المساعدات المالية الدورية للأردن لدعم ميزانيتها، ومنحها قروض بشروط ميسرة والتأكيد على أهمية استخدام هذه المساعدات والقروض الاستخدام الأمثل وبالإشراف المباشر من قبل السلطات الليبية مع إمكانية توجيه بعض تلك المساعدات لإقامة الصناعات التصديرية التي تمتاز بالقيمة المضافة العالية.

- الاستثمار في المدارس والجامعات وإقامة الطرق وغيرها من المشروعات التي تعود بالفائدة المباشرة على المواطن الأردني والتي تجعله يعي ويعرف حجم المساعدات التي تقدمها الدولة الليبية للشعب الأردني.

- تفعيل اتفاقية التعاون الإعلامي والثقافي الموقعة بين البلدين في العام ٢٠٠٦.

- بحث سبل التعاون بطريقة أفضل بين البلدين في مجال الإشغال العامة.
- إقامة المعارض المتخصصة في كلا البلدين للتعريف بالمنتجات والصناعات المنتجة في كل منهما وحث الأفراد والمؤسسات على المشاركة فيها.

- حث رجال الأعمال الليبيين على زيارة الأردن وتشجيعهم على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمات وخصوصاً في مجال الصحة والصناعة والخدمات الفندقية والحدائق والمدن الترفيهية.

- زيادة حجم تبادل المنح الدراسية مع الأردن وتسهيل عبور الكتب والبحوث والدراسات.

- إقامة المزيد من اللقاءات الرياضية والمنشآت الثقافية والعروض المسرحية في البلدان.

- التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الأردن.

- إعفاء الصادرات الليبية إلى الأردن من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الآثار المماثلة لزيادة نفاذ الصادرات الليبية للأردن وخصوصاً السلع الزراعية والمنتجات الصناعية مثل الأسمت

والحديد والصلب والدرفلة، عجائن البولي اثيلين، الجلود المدبوغة والمواد البتروكيماوية وغيرها.

- الاستفادة من قواعد تراكم المنشأ متعددة الأطراف مما يسمح للصناعات الليبية من النفاذ إلى الأردن ودولاً أخرى مرتبطة مع إحدى الدولتين باتفاقيات تجارة حرة ، وإقامة صناعة تكاملية مع الأردن.

- حماية الصناعات المحلية الوليدة وتوفير ضمانات وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات من هذه السلع من الأردن.

- توحيد التعريفات الجمركية مع الأردن وتأسيس نطاق جمركي موحد يسمح بحرية تداول وانتقال السلع بين البلدين.

- إقامة أداة أو وسيلة تعادل الاتحاد الجمركي الفعلي بين البلدين تمثل مرجعية قانونية وتحديد الإطار القانوني اللازم لتأسيسها والمواصفات القياسية للسلع التي تتيح تبادلها وإجراءات الإغراق وتوزيع الحصيلة الجمركية وقواعد التداول الحر للسلع والمنتجات وتوحيد الأجهزة الرقابية التابعة لوزارات الصحة والزراعة وغيرها.

كل هذه الأمور سوف تعزز العلاقات التجارية والاقتصادية والشائية بين البلدين مما يؤدي إلى دفع حركة التجارة البينية وزيادة الصادرات ويعزز الموقف التفاوضي لليبيا والأردن مع تجارة التكتلات والاقتصادية الأخرى ويساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية عموماً.

هوامش البحث :

- (١) كتيب الأردن بالأرقام، دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية، ٢٠٠٦، العدد (٩)
- أيار ٢٠٠٧، ص ٣، ص ٤.
- (٣) ينظر في ذلك: وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، التقرير السنوي ٢٠٠٧.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، التقرير السنوي، ٢٠٠٦، ص ١.
 - كتيب الأردن بالأرقام، دائرة الإحصاءات العامة، عمان العدد (٩) ٢٠٠٦، ص ٦.
 - والعدد (١٠) للعام ٢٠٠٧، ص ١.
 - الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، العدد (٥٩) لسنة ٢٠٠٨، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ص ٥، ص ٦.
 - البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد (٤٥) ، العدد (٥) شهر ٢٠٠٩/٥، ص ١.
 - دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، التقرير الشهري ٢٠٠٩/٤. الصادر عن إدارة التجارة الخارجية، ص ١٠.
- (٤) التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني - ٢٠٠٩.
- ينظر كذلك: الأردن في تقرير التنمية العالمي:
 - ينظر الموقع: www.jordanwatch.net
- (٥) ينظر في ذلك : دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الكتيب الإحصائي السنوي الأردني، الأعداد من (٥٨-٦٠) الصادرة في ٢٠٠٧-٢٠٠٩. والعدد (٦٣) لسنة ٢٠١٢.
- الأردن بالأرقام، الكتيب الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، العدد (٩) عن ٢٠٠٦، الصادر في أيار ٢٠٠٧.
- (٦) ينظر في ذلك:
- الموقع: www.mop.gov.jo
 - التقرير الاقتصادي الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية للعام ٢٠٠٤ من ص ١-ص ٦.
 - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثالث والأربعون للعام ٢٠٠٦، ص ٨١.
 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية، الجدول رقم (٢)، ص ١٩.
 - الأردن بالأرقام، دائرة الإحصاءات العامة، للعام ٢٠٠٦، العدد (٩) أيار ٢٠٠٧، ص ٣٠.
 - دائرة الإحصاءات العامة الأردنية- الكتيب الإحصائي السنوي، العدد (٦٣) لسنة ٢٠١٢.

النمو الاقتصادي في الأردن وآثره على العلاقات مع ليبيا

فكر وإبداع

- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (٤٥) لسنة ٢٠٠٨، دائرة الأبحاث، ص ٢٣٧.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية- الكتيب الإحصائي السنوي، العدد (٥٩) لسنة ٢٠٠٨، ص ٧٧.
- (٧) (٨) (٩) ينظر في ذلك:
- مؤشرات التنمية المستدامة، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للعام ٢٠٠٨.
- البنك الدولي، تحديث الفقر في الأردن ٢٠٠٩.
- التقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية، الأردن ٢٠١٠، الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع الأمم المتحدة في الأردن.
- مؤشرات الحسابات القومية، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ٢٠٠٩-٢٠١٢، البنك المركز الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٩-٢٠١٢.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الكتاب الإحصائي السنوي العدد (٦٣) لسنة ٢٠١٢.
- (١٠) دائرة الإحصاءات العامة الأردنية- الكتيب الإحصائي السنوي العدد (٦٣) لسنة ٢٠١٢.
- مؤشرات الحسابات القومية، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للعام ٢٠٠٩-٢٠١٢.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠١٢.
- البنك المركزي الأردني التقرير السنوي الثالث والأربعون ٢٠٠٦، ص ٨، ص ٢١.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد (٤٤) العدد (١) كانون الثاني، ٢٠٠٨، ص ٣.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، ص ١٨، وملحق رقم (١/٢)، وملحق رقم (٢/٢).
- الموقع الإلكتروني: www.Amf.org.
- (١١) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٦، ص ٨.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية المجلد (٤٤) العدد (١) كانون الثاني، ٢٠٠٨، ص ٨٩.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠١٢.
- مؤشرات الحسابات القومية، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الكتيب الإحصائي، ٢٠١٢، العدد (٦٣).

(١٢) ينظر: الموقع الإلكتروني: www.mop.gov.jo.

- التقرير الاقتصادي الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي العام ٢٠٠٤، ص ١ - ص ٦.
- الأردن بالأرقام، دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٦، العدد (٩) أيار ٢٠٠٧، ص ٣٠.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الكتيب الإحصائي السنوي، العدد (٦٣) لسنة ٢٠١٢.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٨، التقرير السنوي (٤٥)، ص ٥.

(١٣) وكالة الأنباء الأردنية (بترا) محلي مجلس الأعيان، الموقع الإلكتروني

www.petra.gov.jo

- ينظر كذلك: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٦، ص ٧ - ص ٢١.
- ينظر كذلك: صحيفة الرأي الأردنية، عدد (الجمعة) ٢٠٠٨/١/٤، وعدد ٢٠٠٨/٢/٢٧. وصحيفة العرب اليوم الأردنية العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٦.
- ينظر كذلك: الأردن بالأرقام، العدد (١٠) لسنة ٢٠٠٧، الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ص ٢.
- التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني للعام ٢٠٠٩، ٢٠١٢.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الكتيب الإحصائي السنوي العدد (٥٩) لسنة ٢٠٠٨ والعدد (٦٣) لسنة ٢٠١٢.

(١٤) (١٥) (١٦) ينظر في ذلك:

- وكالة الأنباء الأردنية (بترا) محلي، مجلس الأعيان، الموقع: www.petra.gov.jo
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٦، ص ٧، ص ٢١.
- صحيفة العرب اليوم ٢٠٠٨/٣/١١، الموقع الإلكتروني:

<http://www.mop.gov.jo/Arabic>

- صحيفة الانباط الأردنية، عدد الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٢/١١.
- صحيفة العرب اليوم الأردنية عدد ٢٠٠٨/٢/٨.
- صحيفة السبيل الأردنية، عدد ٢٠٠٨/٢/٨.
- صحيفة السبيل الغد الأردنية عدد ٢٠٠٨/٣/١١.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (٤٥)، ص ١٨، ص ١٩.
- الكتاب الإحصائي السنوي الأردني العدد (٥٩) لسنة ٢٠٠٨، الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ص ٢٢٣ - ص ٢٣٠.

(١٧) (١٨) ينظر في ذلك:

النمو الاقتصادي في الأردن وآثره على العلاقات مع ليبيا

فكر وإبداع

- الأردن بالأرقام، العدد (١٠) لسنة ٢٠٠٩، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ص ١٨.
- التقرير الإحصائي الثالث، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، للعام ٢٠٠٨، ص ٧.
- الأردن بالأرقام، دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٦، ص ١٨.
- مرصد الأردن في تقرير التنمية العالمي الأفضل بين الدول والموقع: www.jordanwatch.net
- البيانات الصادرة عن: مدير عام الإحصاءات العامة الأردنية (حيدر فريحات) الموقع الإلكتروني: www.ammonnews.net.
- دائرة الإحصاءات العامة: الأردن الموقع: stockexperts.net.
- (١٩) (٢٠) (٢١) ينظر في ذلك:
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الإمارات، ص ١٥.
- الموقع الإلكتروني: www.amf.org
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، تقرير حالة الفقر في الأردن، للعام ٢٠٠٤، ٢٠٠٩.
- تحديث الفقر في الأردن، دراسة للبنك الدولي، العام ٢٠٠٩.
- البنك المركزي، التقرير السنوي (٤٥) للعام ٢٠٠٨، ص ٢١-٢٣.
- التقرير الاقتصادي العدد (١) المجلد الثالث، مارس ٢٠٠٧، الصنادير عن مؤسسة الإستراتيجية الأولى للاستشارات الأردنية، ص ١٧، ص ١٨.
- (٢٢) البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد (٤٤) العدد (١) قانون الثاني ٢٠٠٨، ص ٦٢.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٦، ص ٧٠ وكذلك تقرير ٢٠١٢.
- الأردن بالأرقام، دائرة الإحصاءات العامة، أيار ٢٠٠٦، ص ٣٠.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، ص ٣٧٣ ملحق رقم (١/٨)، ص ٣٧٩، ص ٣٨٠ الملحق رقم (١/٩).
- جريدة الديار الأردنية، (الاثنين) الموافق ٢٠٠٨/٢/١١.
- جريدة الدستور الأردنية، عدد ٢٠٠٨/٢/١١، والديار الأردنية عدد ٢٠٠٨/٢/١١.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الكتيب الإحصائي السنوي العدد (٦٣) لسنة ٢٠١٢.
- البنك الإسلامي الأردني: التقرير السنوي (٣٢) لسنة ٢٠١٠.

- دائرة الإحصاءات الأردنية، مؤشرات الحسابات القومية ٢٠٠٥-٢٠١٢.
- (٢٣) ينظر ذلك:
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (٤٥) لسنة ٢٠٠٨، ص ٤٧.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد (٤٥) العدد (٥) ص ٤٥-٤٧.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٦، ص ٤٨، ص ٤٩.
- أخبار صناعة الزرقاء، نشرة دورية تصدرها غرفة صناعة الزرقاء، العدد (١٤) تشرين أول ٢٠٠٩، ص ٢٨.
- (٢٤) ينظر في ذلك:
- البنك المركزي الأردني، تقرير ٢٠٠٦، ص ٥٥، ص ٥٦، ص ١٠٧، وجدول رقم (٣٠).
- صحيفة الرأي الأردنية، عدد السبت، الموافق ٢٠٠٨/١/٥.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (٤٥) لسنة ٢٠٠٨، ص ٥١، ص ٥٤.
- مؤشرات الدين العام الأردنية الرئيسية، وزارة المالية الأردنية ٢٠١٢، الصادر عن وكالة الأنباء الأردنية (بترا) ٢٠١٣.
- البنك المركزي الأردني التقرير السنوي (٦٣) لسنة ٢٠١٢.
- مؤشرات الحسابات القومية دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ٢٠٠٩-٢٠١٢.
- (٢٥) ينظر في ذلك:
- صحيفة الرأي الأردنية: عدد السبت الموافق ٢٠٠٨/١/٥.
- صحيفة الدستور الأردنية: عدد الخميس الموافق ٢٠٠٨/١/٣ والسبت الموافق ٢٠٠٨/١/٥.
- صحيفة الديار الأردنية: السبت الموافق ٢٠٠٨/١/٥.
- صحيفة العرب اليوم الأردنية: السبت الموافق ٢٠٠٨/١/٥.
- صحيفة الحدث الأردنية: عدد الاثنين الموافق ٢٠٠٨/١/٧.
- صحيفة المشهد الأردنية: عدد ٢٠٠٨/١/١٣ والأحد الموافق ٢٠٠٨/١/٦.
- الموقع الإلكتروني: hewaraat.com/forum/archive
- الموقع الإلكتروني: www.arabic.peopledaily.com.cn
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي ٢٠٠٦، ص ٣٤-٣٨، والتقرير السنوي ٢٠٠٥ بند ثانياً، التمويل والتعاون الدولي.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٦، ص ٥١.
- وزارة الصناعة والتعاون الفني الأردنية، التقرير السنوي للعام ٢٠٠٨، ص ٢-١٠.

النمو الاقتصادي في الأردن وآثره على العلاقات مع ليبيا

- صحيفة الرأي الأردنية، العدد الصادر بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٠٩، ص ٤.
- (٢٦) ينظر في ذلك:
- أخبار صناعة الزرقاء، نشرة دورية تصدرها غرفة صناعة الزرقاء، العدد الرابع عشر، تشرين أول ٢٠٠٩، ص ٢٨.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد (٤٥)، العدد (٥) دائرة الأبحاث، ص ٧٠-٧٣.
- الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، العدد (٥٩) للعام ٢٠٠٨.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٦، ص ٦٢، ص ٦٣.
- (٢٧) ينظر في ذلك:
- البنك المركزي الأردني، النشرة الاقتصادية، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص ١٨، ١٩، ص ٤، ص ٥.
- البنك المركزي الأردني، التقرير الاقتصادي ٢٠٠٦، ص ٣٠.
- أخبار صناعة الزرقاء، نشرة دورية تصدرها غرفة صناعة الزرقاء، العدد الرابع عشر، تشرين أول ٢٠٠٩، ص ٢٨.
- التقرير الاقتصادي، الاقتصاد الأردني عام ٢٠٠٧، معدلات نمو تدعمها مؤشرات، صادر عن مؤسسة الإستراتيجية الأولى للاستثمارات- عمان، العدد (١) المجلد الثالث، مارس ٢٠٠٨، ص ٤٩.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (٤٥) للعام ٢٠٠٨، دائرة الأبحاث، ص ٢٨، ص ٢٩.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (٦٣) لسنة ٢٠١٢.
- (٢٨) ينظر في ذلك:
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (٤٥) للعام ٢٠٠٨، ص ٢٩.
- التقرير الاقتصادي الأردني عام ٢٠٠٧، الصادر عن مؤسسة الإستراتيجية الأولى للاستثمار- عمان، العدد (١)، المجلد الثامن، مارس، ٢٠٠٩، ص ٤٩، ص ٥٠.
- أخبار الزرقاء، نشرة دورية تصدرها غرفة صناعة الزرقاء، العدد (١٤)، ٢٠٠٩، ص ٢٨.
- (٢٩) ينظر في ذلك:
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشرة (٢٠٠٧/١٠).

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعي، ص ٢٨٢، ملحق (٨/١).
- صحيفة العرب اليوم الأردنية، عدد الاثنين ٢٠٠٧/١٢/٣١.
- صحيفة الديار الأردنية عدد الاثنين ٢٠٠٨/١/٧.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (٤٥) لسنة ٢٠٠٧، ص ٥٦.
- التقرير الاقتصادي، مؤسسة الإستراتيجية الأولى- عمان، العدد (١) المجلد الثالث، ٢٠٠٩/٥، ص ٤٩، ص ٥٠.

(٣٠) ينظر في ذلك:

- صحيفة الرأي الأردنية عدد ٢٠٠٧/١١/٢٩، وعدد ٢٠٠٨/٢/٢٥.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (٤٥)، ص ٢٠٠٩، ص ٥٠، ص ٥١.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الكتاب الإحصائي، العدد (٦٣) لسنة ٢٠١٢.

(٣١) ينظر في ذلك:

- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (٤٥) لسنة ٢٠٠٩، ص ٦٦.
- صحيفة الدستور الأردنية، عدد الأحد، الصادر في ٢٠٠٨/٣/٢.
- أخبار صناعة الزرقاء، نشرة دورية، غرفة صناعة الزرقاء، العدد (١٤)، ٢٠٠٩، ص ٢٩.

(٣٢) ينظر في ذلك:

- صحيفة الغد الأردنية عدد ٢٠٠٧/٩/٢٤.
- صحيفة العرب اليوم الأردنية عدد الجمعة ٢٠٠٨/١/٤.
- صحيفة الحدث الأردنية عدد ٢٠٠٨/١/٧.
- دائرة الإحصاءات الأردنية، الكتاب الإحصائي لعدد (٦٣) لسنة ٢٠١٢.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (٤٥) لسنة ٢٠٠٩.

(٣٣) ينظر في ذلك:

- قرار البرلمان الليبي رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧ بشأن رفع درجة التمثيل السياسي بين البلدين.
- ملف العلاقات السياسية بين ليبيا والأردن، السفارة الليبية، الأردن، مكتب الاستشارات السياسية للعام ٢٠٠٧.

(٣٤) ينظر في ذلك:

- ملف العلاقات السياسية بين ليبيا والأردن، السفارة الليبية والأردن، مكتب الاستشارات السياسية من عام ٢٠١٠-٢٠٠٧.
- ملف التعاون الفني، مكتب التعاون الفني، السفارة الليبية بالأردن، ٢٠١٠-٢٠٠٧.

النمو الاقتصادي في الأردن وآثره على العلاقات مع ليبيا فكر وإبداع

- المراسلات والمذكرات المتبادلة بين البلدين، السفارة الليبية مكتب المحفوظات خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

(٣٥) ينظر في ذلك:

- محاضر الاجتماعات والاتفاقيات بين البلدين، إدارة التعاون الفني، الخارجية الليبية، طرابلس، وملف التعاون الفني، السفارة الليبية، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
- نص الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم التوقيع عليها في اجتماع اللجنة العليا المشتركة الليبية الأردنية (الدورة الثالثة) طرابلس ٢٠٠٩/٥/٥ ومحضر اجتماع اللجنة المذكورة.

(٣٦) ينظر في ذلك:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الإمارات)، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ص ٣٧٦، ملحق رقم (٤/٨).
- تقرير وزارة الزراعة الأردنية، مديرية السياسات الزراعية والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١١.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، ١٩٩٨-٢٠١١.
- الموقع الإلكتروني: <http://www.dos.gov.jo>
- النشرة السنوية، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، التجارة الخارجية في الأردن، جداول الصادرات والواردات الأردنية حسب أهم البلدان ٢٠٠٧-٢٠١١.
- التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني- ٢٠٠٩.
- الكتيب الإحصائي السنوي، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للعام ٢٠١٢.

(٣٧) ينظر في ذلك:

- ملف التعاون مع الأردن، مكتب التعاون بالسفارة الليبية عمان، ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وملف التعاون، إدارة التعاون الفني، وزارة الخارجية الليبية-طرابلس، ٢٠٠٧-٢٠٠٩.
- التقرير المشترك المعد من قبل مكتب التعاون السفارة الليبية عمان وإدارة التعاون الفني، بوزارة الخارجية الليبية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

(٣٨) ينظر في ذلك:

- التقرير الصادر عن السفارة الليبية في عمان بخصوص التعاون مع الأردن، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

- ينظر ملف التعاون مع الأردن بإدارة التعاون الفني، وزارة الخارجية الليبية ٢٠٠٩.
- (٣٩) ينظر في ذلك:
- التقرير الصادر عن مكتب التعاون بالسفارة الليبية بعمّان، في شهر مارس ٢٠١٠ عن التعاون بين الأردن وليبيا.
- ملف التعاون مع الأردن للعام ٢٠٠٩، مكتب التعاون، السفارة الليبية عمّان.
- ملفات التعاون بين ليبيا والأردن، أرشيف إدارة التعاون، الخارجية الليبية، ٢٠٠٦-٢٠٠٩.
- المكتب القانوني، الخارجية الليبية، الاتفاقيات ومحاضر الاجتماعات الموقعة بين الأردن وليبيا.
- الإحصاءات الصادرة عن وزارة التعليم بخصوص الطلبة الليبيين الدارسين مع الأردن خلال العام ٢٠٠٩.
- الإحصائيات الصادرة عن المستشار الثقافي الليبي بالأردن بخصوص عدد الطلاب والمتدربين الليبيين في الأردن خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٩.